The Expected role of Saudi Universities in Developing Digital Citizenship for Their Students in Light of the Requirements of the Knowledge Society

إعداد

أ.د جمال أحمد السِّيسي

أستاذ أصول التَّربية، بكليتي التَّربية، جامعتي القصيم ومدينة السَّادات

أ. مترك أحمد الصَّالح

دكتوراه الفلسفة في التَّربية تخصص أصول التَّربية، كلية التَّربية، جامعة القصيم

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد الرابع عشر – العدد الثالث – لسنة 2022

الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة

أ.د جمال أحمد السِّيسي

أ. مترك أحمد الصَّالح

الملخص:

هدفت الدراسة إلى وصف الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، ولتحقيق ذلك ، اعتمد الباحثان على كل من المنهج الاستنباطي ، والمنهج الوصفي – نمط التَّحليل الكيفي – لتأمل وتحليل المعاني والأفكار الواردة بالمصادر والدِّراسات والبحوث المختلفة ذات الصلة بمتغيّري الدِّراسة ، ومن خلال ذلك تم تحديد مفهوم مجتمع المعرفة، وخصائصه و مُتطلَّباته، ووصف مفهوم المواطنة الرَّقمية وخصائصها، وعناصرها الأساسية ، وتشخيص تداعيات مجتمع المعرفة على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية، ومن ثم تحديد الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة ، وبناء على ما تقدم توصلت الدراسة أن لمجتمع المعرفة متطلبات أساسية لها ارتباط وثيق بالمواطنة الرقمية من أهمها: ضرورة تَبنّي فلسفة تربوية مُتجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة، وتأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل، وتوفير بيئة تمكينية، ونشر ثقافة التَّنمية المهنية، وتوظيف البحث العلمي، والتَّحول الرَّقمي للمؤسسات المجتمعية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة، و تفعيل المشاركة المجتمعية، وأن لتلك المتطلبات تداعيات على المواطنة الرقمية ومن ثم على أدوار الجامعات السعودية في تنميتها لدى طلابها ، وعلى ضوء ذلك حددت الدراسة أهم ملامح وأبعاد الدور المتوقع لكل من السِّياسات والأهداف الجامعية ، و القيادات الجامعية ، وأعضاء هيئة التدريس ، والمناهج وطرق التدريس، والأنشطة الطلابية – باعتبارها أهم عناصر نظام الجامعات السعودية – في تنمية المواطنة الرقمية وأبعادها لدى طلاب الجامعات السعودية.

Abstract
The study aimed to describe the expected role of Saudi universities in developing digital citizenship among their students in light of the requirements of the knowledge society. The study, through which the concept of the knowledge society was defined, its characteristics and requirements, the description of the concept of digital citizenship, its characteristics, and its basic elements, and the diagnosis of the repercussions of the knowledge society on digital citizenship in Saudi universities, and then determining the expected role of Saudi universities in the development of digital citizenship among their students in light of the requirements the knowledge society, Based on the foregoing, the study concluded that the knowledge society has basic requirements that are closely related to digital citizenship, the most important of which are: the necessity of adopting a renewed educational philosophy that is compatible with the knowledge society, establishing an authentic Islamic educational model, providing an enabling environment, spreading a culture of professional development, employing scientific research, and digital transformation. for community institutions in general and universities in particular, and to activate community participation, and that these requirements have repercussions on digital citizenship and then on the roles of Saudi universities in their development among their students, In light of this, the study identified the most important features and dimensions of the expected role of university policies and objectives, university leaders, faculty members, curricula and teaching methods, and student activities - as the most important elements of the Saudi university system - in developing digital citizenship and its dimensions for Saudi university students.

أولاً: مُقدمة الدِّراسة:

يشهد العالم كثيراً من التَّحديات التِّقنية، ومنها: الانفجار المعرفي؛ نتيجةً لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور التِّقنية الرَّقمية واتساع تطبيقاتها المختلفة التي أثّرت على مختلف جوانب الحياة، ويُعدّ هذا التَّحدي من الموضوعات التي تَحظى باهتمام كثيرٍ من الباحثين على جميع الأصعدة، حتى أنه أصبح المحرك الأساسي الذي يُوجه عملية النُّمو والتَّقدّم في الاقتصاديات العالمية، وأصبح التَّقدّم في أيّ مجتمع يعتمد بصفة رئيسة على تنمية العنصر البشري القادر على استخدام التِّقنيات الرَّقمية وتطبيقاتها المختلفة في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي يَتطلّب الاهتمام بإعداد الأفراد وتزوِّديهم بالمعارف والمهارات والخبرات الضَّرورية لمواجهة التَّحديات التِّقنية والرَّقمية.

وفي هذا الصَّدد أشار جاد الله (2019: 301) إلى أن المعرفة والإبداع أصبحا من أهم العوامل المؤثّرة والمحدِدة لقيام ما يُطلق عليه "مجتمع المعرفة" الذي لا يقف عند استخدام المعلومات لفهم واقع الحياة وتَفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة وبخاصة في المجال التِّقني، وإنما يعمل بالإضافة إلى ذلك على إنتاج المعرفة وتسويقها؛ بحيث تُصبح مَصدراً رئيساً يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن إعداد الأجيال القادرة على التَّعامل مع التِّقنيات الرَّقمية الحديثة يَتطلّب تزوِّيدهم بالمعارف والمعلومات والمهارات المختلفة، وعلى طرق اكتساب وإنتاج تلك المعارف والمهارات بأنفسهم وكيفية توظيفها في خدمة المجتمع في جميع مجالات الحياة الذّي يُساعد على إقامة مجتمع المعرفة المنشود. حيث يرى حبيب (2018: 6) أن مجتمع المعرفة يتخذ من الإنسان رأساً للمال بوصفه مُنتِجاً للمعرفة، ويُقاس مدى رُقي هذا المجتمع بما يدّخره من القُدرات الفِكرية التي ينُتجها أفراده؛ ليكون قَادراً على العمل والإنتاج؛ وعلى الحفاظ على تَماسك المجتمع؛ وهَويته؛ وتحقيق نموه وتَقدَّمه.

فمجتمع المعرفة يعتمد على الإبداع والابتكار والبحث العلمي وتوظيف التِّقنية الرَّقمية الحديثة في خدمة المجتمع ومواجهة احتياجاته المختلفة الاقتصادية والثَّقافية والسِّياسية والاجتماعية، حيث جاء في تقرير التَّنمية الإنسانية العربية (2003: 11) بأن إقامة مجتمع

المعرفة يَتطلّب مجموعة من الأُسس والأركان الأساسية التي تُعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التَّطبيق وعلى التَّجديد والنَّماء، وجاء في التَّقرير كذلك أن ثمّة خمسة أركان أساسية لمجتمع المعرفة، يمكن إيجازها في إطلاق حريات الرَّأي والتَّعبير، وتوطين العلم؛ وبناء قدرة ذاتية في البحث والتَّطوير في جميع الأنشطة المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نَسق عربي للابتكار؛ والتَّحوّل نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير الموارد القابلة للتَّجدد؛ اِعتماداً على تقنية المعلومات والاتصال .

هذا وقد أدى التَّطوّر والتَّقدّم التَّقني المتسارع– الذي هو عماد مجتمع المعرفة – إلى بروز بعض المفاهيم الحديثة التي من أهمها مفهوم المواطنة الرَّقمية، الذّي يرتبط بقوة مع مجتمع المعرفة من عدة أبعاد رئيسة لعل من أهمها:

- من خلال مفهوم المواطنة الرَّقمية نفسه الذي ظهر نتيجة التَّطورات التِّقنية والرَّقمية المعاصرة التي أصبحت في متناول معظم المواطنين، حيث ظهر مفهوم المواطنة الرَّقمية Digital Citizenship على يد مارك بليسنكي (Marc Prensky,2001)،مواكباً للتَّحدّي الرَّقمي والِّتقني، باعتبارها وِفق ما ترى ليترسي (Literacy with ICT, 2009: 8) أنها الاستخدام المسؤول والخُلقي والآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الطُّلاب كأعضاء في المجتمع المحلي ومواطنين في المجتمع العالمي، في إطار جملة من الضَّوابط والمعايير المعتمدة لاستخدام مختلف ألوان التِّقنية الرَّقمية والمتمثّلة في الحقوق الرَّقمية التي ينبغي تَوافرها للمُواطن في أثناء استخدام وسائلها وأدواتها، وتطبيقاتها، والواجبات التي ينبغي أن يُؤديها بطريقةٍ رقمية ويلتزم بأخلاقيات ممارستها (الدهشان، 2016: 79).
- عن طريق مفهوم مجتمع المعرفة عينه الذي يُشير إلى أنه المجتمع الذي يُعدّ أفراده من خلال التَّربية وباستخدام نماذج غير نمطية للتَّعلُّم قائمة على العمل، لمواصلة التَّعلُّم الذَّاتي؛ حتى يَتمكّن من اكتساب معارف ومهارات جديدة تقتضيها الاحتياجات المتغيّرة للقطاعات التَّكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، كما قد يَقتضيها طبيعة هذا المجتمع الذي قد يَفرض –في المستقبل القريب – على كل شخص فيه ممارسة عدة مهن خلال حياته، وبالتَّالي فإن اكتساب المعارف والمهارات سوف يتعدّى المكان، أيّ سيتّم خارج المؤسسات التَّعليمية، وسوف يتعدّى الزَّمان أي

خارج المدة المخصّصة للتمدّرس، وليس ثَمَّة سبيل إلى تحقيق ذلك دون أن يُعلّم المجتمع أفراده كيف يَتعلَّمون بامتلاكهم مهارات التَّعلُّم الذَّاتي، ومهارات توظيف التِّكنولوجيا الرَّقمية (السِّيسي، حجازي، 2018: 26).

- من خلال سمات المواطن الرَّقمي التي تتمثّل في مجموعة من الخصائص لعل من أهمها & (ISMAN, Aytekin Gungoren, Ozlem. 2014, p. 73) :
  - فهم القضايا المجتمعية والثَّقافية والإنسانية المرتبطة بالتِّقنية.
  - الاستخدام الآمن والقانوني والخُلقي للتِّقنية وتطبيقاتها.
  - إظهار المسؤولية الذَّاتية تجاه التَّعلُّم الذَّاتي المستمر مدى الحياة.
  - إظهار الاتجاهات الإيجابية وتناميها تجاه توظيف التِّقنيات وتطبيقاتها في التَّعاون والتَّعلُّم والإنتاج والمشاركة الرَّقمية.

ومن خلال خصائص مجتمع المعرفة ذاته، التي تُعدّ تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أبرز سماته، حيث تلعب أكثر من غيرها الدَّور المحوري في تشكيل مجتمع المعرفة عن طريق دورها في توفير البيانات والمعلومات، وتخزينها ومشاركتها رقميًا، وتقاسمها مع الآخرين، فضلًا عن إتاحتها فرص تبادل محتويات التَّعلُّم بين المتعلِّمين رَقمياً، وإسهامها في ظهور لاعبين جدد في تيسيّر عمليات التَّعلُّم والبحث العلمي، مثل: الباحث العليم، وياهو، وجوجل،، وسكايبي، مما أدى بقوية إلى تشكيل بيئات تَعلُّم جديدة أدت إلى بناء مجتمع المعرفة، ومن ثَمَّ فإنه لا غنى لمجتمع المعرفة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ بغية إنتاج المعرفة وتنظيمها وتطويرها، وتطبيقها، وتقاسمها، وتُعدّ تلك التِّكنولوجيا بأدواتها من الرَّكائز الأساسية، التي بدونها لا يمكن إقامة مجتمع للمعرفة بشكلٍ كامل وتام (السيسي، حجازي، 2018: 32–33)، وهذا معناه أن ثَمّة تقاطعات رئيسة بين مجتمع المعرفة والمواطنة الرَّقمية سواء من ناحية مفهوم كل منهما أو من ناحية خصائصهما.

ومن هنا يبرز بقوة دور مؤسسات التَّعليم الجامعي في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى أفراد المجتمع وخاصة طلابها في ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، فمن ناحية فإن تنمية المواطنة الرَّقمية وبناء مجتمع المعرفة من أهم وظائف الجامعات، ومن ناحية أخرى، كون مفهوم المواطنة

الرَّقمية ارتبط بالتَّطوّرات التِّكنولوجية والتِّقنية الرَّقمية الحديثة، ومن وثاقة العلاقة بينه وبين مجتمع المعرفة الذي ينشد أيّ مجتمع مُتطوّر بلوغه، ومن ثمَّ كان لِزاماً على أفراد المجتمع ومؤسسات التَّربية المختلفة، وعلى رأسها الجامعات أن يُساعدوا الأجيال النَّاشئة من الطَّلبة من أجل إكسابهم مفهوم المواطنة الرَّقمية كمُوجّهٍ ومُرشدٍ لهم؛ ومُساعدهم في توضيح فوائد التِّقنية الرِّقمية وكيفية استثمارها في خدمة المجتمع من خلال ممارسة أبعاد المواطنة الرِّقمية على مستوى حقوقهم وواجباتهم؛ وكذلك تَوضيح مخاطرها وكيفية تجنبها ذلك، لأن إدراك وفهم طلاب الجامعات لمفهوم المواطنة الرَّقمية يُساعد على تعزيز مجتمع المعرفة؛ ونشر ثقافته؛ واستخدام الوسائل المختلفة لبنائه؛ وبالتَّالي يُساعد على تَطوَّر المجتمع، فمجتمع المعرفة لا يمكن أن ينهض دون الاتصال والإعلام من خلال التِّقنية؛ وشيوع ثقافة مجتمع المعرفة وعلومه ورسوخ أركانه؛ ورأس مالٍ بشريٍ؛ ومستوى تعليميٍ راقٍ يعتمد في الأساس على التِّقنيات الرَّقمية، فهي ركائز تقوم عليها المواطنة الرَّقمية، ومن غير السَّعي نحو إكسابها لأفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التَّربية وبخاصة الجامعات فإن تحقيق المواطنة الرَّقمية سوف تكون محل شك كبير، وهذا ما أكّدته دراسة الجزار (2014) التي أوصت بضرورة وضع سياسات لممارسة المواطنة الرَّقمية في مؤسسات التَّعليم العالي لبناء مجتمع معرفي، ويُشير علي (2013: 544) إلى أن مجتمع المعرفة يُعرّف من منظور اقتصاد المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم على أسس اقتصادية من الابتكار وتبادل السِّلع والخدمات غير المادية، وتكون فيه المعلومات والمعارف التِّقنية الحديثة مرتفعة القيمة ومطلوبة اقتصادياً، ومن ثمَّ فإن تعليمها ينبغي أن يكون هدفًا رئيسًا لمؤسسات التَّربية. ومن هذا المنظور يؤكد (Froehlich,2012) أهمية اضطلاع المؤسسات التَّربوية المختلفة ولا سيما الجامعات بتعزيز مبادئ المواطنة الرَّقمية لدى طلابها باعتبارها مسؤولة عن تقديم أجيال يقع على عاتقهم مسؤولية مجتمعية كبيرة من حيث نشر ثقافات حضارية، وترسيخ مِنهجية سليمة لديهم في التَّعامل مع التِّكنولوجيا الرَّقمية، وحماية أنفسهم وذويهم ومن حولهم من مخاطرها، فضلًا عن تعليمهم كيفية الاستفادة مما تُقدّمه من خدمات للمجتمع من خلال أنشطتها وبرامجها ومناهجها التَّعليمية، حتى تَتمكّن المجتمعات من حماية أفرادها من الآثار السَّلبية للتكنولوجيا الرَّقمية وتحقيق الاستفادة القصوى منها للمساهمة في بناء

الاقتصاد الرَّقمي الوطني، ومن ثمَّ يتعاظم دور الجامعات ومسؤوليتها في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها، نظرًا لأن المواطنة الرَّقمية– من وجهة نظر الباحثين –تتطلّب تمكّن الطُّلاب من مهارات رَقمية نوعية عالية المستوى، وممارستها في إطار من المبادئ والقيم والقوانين الحاكمة؛ ولا يمكن لهؤلاء الطلاب اكتسابها من تلقاء أنفسهم، دون السَّعي الحثيث من قِبل المؤسسات التربوية لنشر ثقافتها وقوانينها وأخلاقها لدى طلابها، في ظل التَّوجه القوي نحو الرَّقمنة وتوظيف البرامج والتِّقنيات الرَّقمية في جميع المجالات التَّعليمية والبحثية والإدارية بالجامعات، وفي سائر القطاعات المجتمعية .

ولعل ذلك يُفسّر الاهتمام المتزايد والمتنامي من قِبل الباحثين لموضوع دور الجامعات في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها في ظل عديد من المتغيّرات لعل من أهمها مُتغيّر مجتمع المعرفة، الذي يفرض على الجامعات بصفةٍ عامة ومن بينها الجامعات السُّعودية تبنّي فلسفة تربوية متجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة، وتأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل ليكون إطارًا لكل الأنشطة والعمليات التي تتمّ من خلاله، وتوفير بيئة تمكينيه كشرط لممارسة أبعاد المواطنة الرَّقمية، ونشر ثقافة التَّنمية المهنية كضرورة لتنمية مهارات إنتاج المعرفة ومهارات ممارسة المواطنة الرَّقمية، وتوظيف البحث العلمي مناط نشوء عمليات المعرفة جميعها، والتَّحوّل الرَّقمي للمؤسسات المجتمعية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة باعتباره مُدخلًا لبناء مجتمع المعرفة، وأَساسًا لممارسة المواطنة الرَّقمية، وتفعيل الشَّراكة المجتمعية في بناء مجتمع المعرفة وتنمية المواطنة الرَّقمية لدى أفراد المجتمع وبخاصة طلاب الجامعات.

ونظرًا لأهمية أدوار الجامعات في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة في ظل مجتمع المعرفة، فقد كانت محل اهتمام ومحور دراسات تربوية عديدة من أهمها: دراسة حيدر (2004) التي أظهرت أن الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التَّعليم في الوطن العربي سواء التَّعلُّم العام أو التَّعليم الجامعي لها دور هام في بناء المواطنة الرَّقمية من حيث الاهتمام بخصائصها وأبعادها، كما أضافت دراسة أشرف (2008) أن للجامعة دور في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة الذي ينعكس بتداعياته على إعداد طلابها، وقَدّمت دراسة عبد العزيز (2010) الأدوار التَّكنولوجية الجديدة للجامعات لتَحقيق مُتطلَّبات مجتمع

المعرفة، وأظهرت أن التَّكنولوجيا الجديدة كان لها دور في صناعة وتخزين ونشر المعرفة التي ساعدت في بناء مجتمع المعرفة وتنمية أبعاد المواطنة الرَّقمية، وعرضت دراسة الذِّبياني (2012) أهم أدوار الجامعات السُعودية في بناء مجتمع المعرفة والأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها من وجهة نظر أعضاء هيئة التَّدريس، وقَدّمت دراسة أبو الشِّيخ (2014) تَصورًا مُقترحًا لدور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العولمة، وتداعياته على تنمية شخصية طلابها.

وإذا كانت الدِّراسات التي سبق عرضها كان جُل اهتمامها استشراف دور الجامعات في ظل مجتمع المعرفة، فإن ثمة دراسات قد تمحورت حول دور الجامعات في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة، ومن هذه الدِّراسات دراسة عليان (2014: 12) التي أشارت إلى أن السِّياق التَّكنولوجي للمجتمع المعرفي هو الذي يُحدد الاتجاهات الرَّقمية للشَّباب الجامعي ومواقفهم وأنماط سُلوكهم، وأن مشاركتهم الفعلية في أموره يُمثّل ضرورةً كبيرةً لكونهم يُمثّلون طاقته الحقيقية وفئة عريضة من فئاته، وبأنهم يحملون مسؤولية الميراث الحضاري والقيمي والخُلقي في المجتمع.

وقام كُلاً من المنتشري وعقيلي (2019) بدراسة أظهرت الدور الكبير لإدارة المعرفة في تنمية البُعد الخُلقي للمواطنة الرَّقمية، وأبعاده الفرعية؛ وهي: الوصول الرَّقمي، والقانون الرَّقمي، واللياقة الرَّقمية، والدَّور الكبير لإدارة المعرفة في تنمية البُعد التَّكنولوجي للمواطنة الرَّقمية من خلال تنفيذ عمليات التَّجارة الرَّقمية، والثَّقافة الرَّقمية، والاتصال الرَّقمي، وتنمية البُعد الاجتماعي بدرجةٍ كبيرة من خلال ضمان الحقوق الرَّقمية، والأمن.

وأظهرت دراسة القحطاني (2018) نتائج متباينة في قيم اللياقة الرَّقمية والوصول الرَّقمي والاتصالات الرَّقمية ومحور الأمية الرَّقمية والصِّحة والسَّلامة الرَّقمية والأمن الرَّقمي المتضمّنة في مقرر تِقنيات التَّعليم. وتوصّلت دراسة السِّليحات وآخرين (2018) إلى أن درجة وعي الطَّلبة بمفهوم المواطنة الرَّقمية متوسطة، وأوصت دراسة الصَّمادي (2017) بضرورة إعداد خُطط وبرامج وورش عمل تَستهدف تنمية اتجاهات وتَصوّرات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة

الرَّقمية. وتوصّلت دراسة شمري (2016) إلى أهمية توافر قيم المواطنة الرَّقمية لدى مُعلِّمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثَّانوية بدرجة كبيرة.

وكان من نتائج دراسة عبد القوي (2016) الكشف عن العديد من التِّحديات التي تفرضها المواطنة الرَّقمية، مثل: التِّجارة الرَّقمية والوصول الرَّقمي وغيرها. وأوصت دراسة أسمان وأوزلم (Isman & Ozlem, 2014). بأهمية تفعيل عوامل المواطنة الرَّقمية للتَّمكّن من قياسها بالشكل الأمثل وكذلك تقييم أبعاد المواطنة الرَّقمية بما ينعكس على قياس أداء الأدوات المستخدمة لقياس تلك الأبعاد واتخاذ القرارات المناسبة في ضوئها. في حين أشارت دراسة فالهوف (Valehov, 2016). إلى تحديد فُرص التَّعليم في تشكيل مجتمع المعرفة، التي تُشكّل جُزءًا لا يَتجزأ من مجتمع المعلومات التي تُعدّ عَاملاً هَاماً في مستوى تَطوّر المجتمع، ورأس المال الاجتماعي، وتوصّلت هذه الدِّراسة إلى عدد من النَّتائج كان من أهمها: أن الطُّلاب في مجتمع المعرفة يتلقّون المعرفة اللازمة مما يُميّزهم عن غيرهم حيث تقوم المسابقات الدَّولية في عصر اقتصاد المعرفة التي تبحث عن المواهب، بالإضافة إلى أن تّطوّر المجتمع يقوم على استخدام العقل البشري على نحوٍ أفضل.

وأشار العبد الكريم (2016).إلى وجود العديد من المعوّقات الإدارية والفنية، وضَعف البنية التَّحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقلة الدَّافعية نحو الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئة التَّدريس، وقام الذِّبياني (2012)، بدراسة كانت نتيجتها أن التَّقدم الاجتماعي والاقتصادي يتحقّق بصورةٍ رئيسة عبر التَّقدّم في إنتاج ونشر المعرفة وتطبيقها، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما، وكذلك ضرورة لإعادة النَّظر في العمليات المنظمّة للبحث العلمي في الجامعات السُّعودية، لتكون أكثر قدرة على الإنتاج والتَّطبيق المعرفي، والبحث عن أسباب الضّعف في إسهام الجامعات السُّعودية، بالشَّكل الذي يتوافق والتَّحول نحو مجتمع المعرفة، وأن المعرفة التي تُنتجها الجامعات السُّعودية تتسم بالتَّقليدية وعدم مواكبة العصر.

وانطلاقاً من ذلك سعت المملكة العربية السُّعودية إلى إنجاز العديد من المبادرات الوطنية لتبنِّي مجتمع المعرفة ونشره، وتنمية المواطنة الرَّقمية، وتَعميق ممارسة أبعادها لدى أفراد المجتمع السُّعودي، ومن أهم تلك المبادرات: الاستراتيجية الوطنية للتّحوّل إلى مجتمع المعرفة

(آل عبود، 2020)،، وهذا ما أكّدت عليه خطة التَّنمية العاشرة وهي أن تُصبح المملكة العربية السُّعودية مُجتمعاً مَعرفياً مُزدهراً يُوفّر مستوى معيشي مرتفع ونَوعية حياة كريمة، وتتبوأ مكانةً مرموقةً كدولةٍ رائدةٍ إقليمياً ودولياً، من خلال ممارسة المواطنة الرَّقمية بأبعادها المختلفة في ضوء مجتمع المعرفة على أساس أن المواطنة الرَّقمية لا ينبغي أن تُمارس إلا في ضوء قواعد السُّلوك المعتمدة والمقرة اجتماعيًا في استخدامات التِّقنية المتعددة، مثل: استخدامها في التَّبادل الإلكتروني للمعلومات المعرفية، والمشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع المعرفي وغير ذلك، من الطُّرق والأساليب المهمة في بناء المواطن الرَّقمي، نظرًا لكون المواطن الرَّقمي، مُواطنًا يندمج في المجتمع المعرفي بشكلٍ مُنتظمٍ وفعّالٍ، وانطلاقًا من ذلك، وانطلاقًا من أهمية ضرورة تحديد الأدوار المتوقّعة للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية، وكذلك من قلة الدِّراسات التي ربطت بين مُتغيّر دور الجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية، ومُتغيِّر مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، والعلاقة القائمة بينهما؛ فإن الدِّراسة الرَّاهنة تَسعى إلى توضيح أبعاد الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طُلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة. (الذِّبياني، 2012)، (صادق، 2019)

ثانيًا: مشكلة الدِّراسة وأسئلتها:

شهدت المملكة العربية السُّعودية خلال العقود القليلة الماضية تَطوراً تكنولوجياً وتِقنياً مُتسارعاً في مختلف مجالات الحياة المعرفية والاقتصادية والتَّكنولوجية والإعلامية والتَّعليمية مُستفيدة من تجارب الدِّول المتقدّمة في المجال التِّقني والتِّكنولوجي؛ حتى أصبح المجتمع السُّعودي بمختلف شرائحه– في الغالب– يَستخدم مختلف الأجهزة التكنولوجية الرَّقمية الحديثة، وأصبحت شبكة الإنترنت مُتاحة في معظم المنازل وفي متناول غالبية أفراد الأُسرة صِغاراً وكِباراً؛ الأمر الذي يَتطلّب التَّوجيه والإرشاد السَّليم لكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات الرَّقمية؛ بهدف تحقيق الاستفادة منها ليعود ذلك بالنَّفع والفائدة عليهم وعلى مجتمعهم، وكذلك توعيتهم بمخاطر الاستخدام السَّلبي لتكنولوجيا المعلومات الرَّقمية وحمايتهم من أضرار الاستخدام السَّلبي لها، وبالتَّالي فإن هذا التَّوجيه والتَّوعية يُساعد على تحقيق وتنمية المواطنة الرَّقمية لديهم التي تتطلّب تَضافر وتُكامل الجهود بين جميع مؤسسات التَّربية المختلفة، وخاصة مؤسسات التَّعليم الجامعي.

ففي ظل التَّحوّل نحو مجتمع المعرفة وتزايد المستحدثات التِّقنية وتطبيقاتها، كان لزامًا على الجامعات مواكبة تلك المستحدثات من خلال دعم وتنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها باعتبارها الدُّعامة الأساسية التي يرتكز عليها أيّ مُجتمع في تَقدّمه وتَطوّره (القرني، 2009)، وذلك لتعظيم الفائدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات الرَّقمية، ولتجنب الآثار السَّلبية لاستخدامها، وهذا ما أكّدته دراسة هولاندسورث (Hollandsworth,2011: 40) التي أثبتت أن هناك حاجة ماسة إلى غرس القيم والسُّلوكيات الصَّحيحة في نفوس طلاب الجامعة؛ بحيث تُصبح جزءاً لا يتجزأ من شخصياتهم، وتصبح ممارسة السُّلوك الرَّقمي الصَّحيح عادةً أو التزاماً نابعاً من الطَّالب نَفسه وليس مَفروضاً عليه؛ مما يزيد من قدرته على فهم طُرق مَسايرة التَّغيُّرات المتلاحقة في المجتمع المعرفي، وذلك لأن المواطنة الرَّقمية وِفق ما أشار إليه ريبل (Ribble, 2015: 42) تضع معايير وقائية ضد أخطار التِّقنية الرِّقمية، وكذلك تحديد سياسات الاستخدام المقبول لها؛ وبالتَّالي تُمكّن الأفراد من الحياة بأمان في المجتمع المعرفي الرَّقمي؛ وهذا يتطلّب ضرورة فهم المواطنة الرَّقمية الذي أصبح أمر بغاية الأهمية لأن ظهور التِّقنية الرَّقمية الحديثة وتَطوّرها بشكلٍ مُتسارع أثّر على تَطوّر الكثير من المفاهيم والأدوار المجتمعية بناءً على تَطوّر المعرفة وطريقة اكتسابها واستخدامها، فالمجتمع في العصر الرَّقمي أصبح مجتمع قائم على المعرفة ومُشيّداً بها، التي يَتطلّب ضرورة تمكّن المواطن من المعارف والمهارات والقيم الرَّقمية؛ وهذا من شأنه أن يُسرّع ويؤدي بالوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود (الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2012).

وعلى الرَّغم من تلك الأهمية؛ فإن ثَمّة مُؤشرات تُشكّك من أداء الجامعات السُّعودية لدوها نحو تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طُلابها على النَّحو المنشود، من أهمها:

- أن العصر الرَّقمي الذي أوجده تَطوّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدى إلى بروز ظاهرة الفجوة الرَّقمية متمثّلة في ضَعف مجتمع المعرفة في مجتمعنا، فضلًا عما صاحبها من آثارٍ اجتماعية واقتصادية جمة (عبد القادر، 2018: 238).
- أن التِّقنيات الرَّقمية تَنتشر انتشاراً سَريعاً، ولكن العوائد الرَّقمية منها لا تَتحقق بالسُّرعة ذاتها، خاصة في ظل ضَعف القيم والمبادئ الخُلقية المصاحبة لممارستها (اليونسكو،

2014)، لأنـه لـن يَكفـي مجـرد التَّوسّـع فـي اسـتخدام التِّقنيـات الرَّقميـة دون وجـود قـوانين وأخلاقيات تُحقق أكبر استفادة منها، وتَضبط عمليات استخدامها.

- أن انتشار الاستخدام السَّلبي للتِّقنيات الرَّقمية فيما بين كل من الشَّباب والفتيات أدى إلى زيادة ظهور السُّلوكيات السَّلبية في التَّعاملات الرَّقمية والتَّكنولوجية التي تَتعارض وتَتنافى مع قيم وعادات المجتمع السُّعودي، مما قد يؤدي إلى ضّعف مجتمع المعرفة المنشود الذي يَستثمر تلك التِّقنية بالشكل الأمثل والإيجابي عن طريق أبنائه (السِّليحات، والفلوح والسَّرحان، 2018)، وهو ما أكدته دراسة الشِّهري (2016: 10) التي أشارت إلى أن ظاهرة الاستخدام السَّلبي لتكنولوجيا المعلومات الرَّقمية المختلفة انتشرت بشكلٍ كبيرٍ؛ وقد انعكس ذلك بصورةٍ سلبية على شخصية الطَّلبة الذّين سيقودون عجلة التَّنمية في المجتمع السُّعودي.
- أن مستوى المواطنة الرَّقمية لدى الطَّلبة الجامعيين كانت متوسطة ولم تَرقى إلى المستوى المطلوب، وأوصت الدِّراسة بضرورة إدراج المواطنة الرَّقمية كمساق دراسي أساسي ضمن مَساقات المتطلَّبات الجامعية. بينما أظهرت دراسة السَّيد (2016) أن 91.4% من طلاب وطالبات الجامعة لا يُدركون معنى المواطنة الرَّقمية. وأوضحت دراسة الصَّمادي (2017) أن تَصوّرات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة الرَّقمية وسُبل تفعيلها جاءت متوسطة.

هذا وقد أرجعت عديد من الدِّراسات ضَعف مستوى المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعات السُّعودية يَرجع في الأساس إلى ضَعف دور الجامعات السُّعودية في دعم وتنمية المواطنة الرَّقمية لديهم، ومن بين تلك الدِّراسات دراسة المسلماني (2014) ودراسة السَّيد (2016) ودراسة الصَّمادي (2017) التي أظهرت نتائجها تَدنّي دور مؤسسات التَّعليم الجامعي في توجيه وإرشاد الطُّلاب وشباب المجتمع حول التَّعامل النَّاجح مع التِّقنية الرِّقمية الحديثة وشبكات التَّواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بما ينفعهم؛ وذلك نتيجة لغياب البرامج والخُطط التي تُقدّمها المؤسسات التَّعليمية لتحقيق ذلك؛ وكذلك ضَعف الرِّقابة والمتابعة لأولئك الشَّباب والفتيات من مُستخدمي تكنولوجيا المعلومات الرَّقمية، وفي هذا الصَّدد أكد هلال (2018: 7) أنه على الرَّغم من الحاجة الملحة إلى مجتمع المعرفة في مواجهة تحديات العصر؛ إلا أن بناء مجتمع المعرفة

في الجامعات يَتطلّب تكامل جميع العناصر البشرية والمادية؛ وأن هذا التَّكامل يَتطلّب وجود علاقات تفاعل بين مُكوِّنات المؤسسات التَّربوية، كما يَتطلَّب من الجامعة مجموعة من الأهداف تَسعى إلى تحقيقها ويُنظّم عملها في ضوء مجموعة من القيم التي هي جوهر المواطنة الرَّقمية، غير أن الجامعات تَفتقد بدرجةٍ كبيرة إلى هذا التَّكامل، ومن هنا أوصت به دراسة الحصيف (2021) بضرورة عقد البرامج والدَّورات التَّدريبية لتنمية مَهارات المواطنة الرَّقمية لدى طلاب وطالبات الدِّراسات العليا، وتضمين مهارات المواطنة الرَّقمية في المقررات الجامعية، وتزوِّيدهم من خلالها بمعلومات كافية عن الأمن السِّيبراني.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدِّراسة الراهنة في التَّساؤلات التَّالية:

1. **ما** مفهوم المواطنة الرَّقمية، وما أهم خصائصها، وعناصرها الأساسية؟
2. ما مفهوم مجتمع المعرفة، وما أبرز خصائصه وما مُتطلَّباته؟
3. ما تداعيات مجتمع المعرفة على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية؟
4. ما الملامح الأساسية للدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة؟

ثالثًا: أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة الرَّاهنة إلى تحقيق كل من:

1. التَّعرّف إلى مفهوم المواطنة الرَّقمية، وما أهم خَصائصها، وما مُقوِّماتها الأساسية.
2. إظهار مفهوم مجتمع المعرفة، وما أبرز خصائصه وما مُتطلَّباته.
3. الكشف عن تداعيات مجتمع المعرفة على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية.
4. إظهار الملامح الأساسية للدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طُلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة.

رابعًا: أهمية الدِّراسة:

تَستمد الدِّراسة الحالية أهميتها من النِّقاط التَّالية:

الأهمية النَّظرية:

1. تنبع أهمية هذه الدِّراسة من أهمية موضوعها الذي تتناوله وهو بين مُتغيّرين مهمين هما: المواطنة الرَّقمية ومجتمع المعرفة؛ ودورها في إعداد المواطن الرَّقمي المثقّف مَعلوماتياً وقَادراً على التَّكيّف مع مُتطلَّبات العصر الحديث.
2. حاجة موضوع المواطنة الرَّقمية المرتبطة بمتطلّبات مجتمع المعرفة إلى العديد من الدِّراسات التي تتناولها بالدِّراسة والبحث خاصة لاستجلاء مفهومها وأبعادها والعلاقة بينها وبين مجتمع المعرفة.
3. أهمية المرحلة الجامعية التي تَستهدفها الدِّراسة حيث أن الشَّباب في هذه المرحلة أكثر استخداماً لتكنولوجيا المعلومات الرَّقمية؛ ويحتاج الشَّباب في هذه المرحلة إلى توثيق المفاهيم المعرفية الصَّحيحة لديهم وإشباع حاجاتهم من توجيه وإرشاد من خلال تفعيل دور الجامعة في تنمية المواطنة الرَّقمية على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، وتَوجيههم للإطار الذي ينبغي ممارسة المهارات التِّقنية من خلاله..
4. حداثة المجال الذي تتناوله الدِّراسة في مجال التَّربية؛ فقد تناولت موضوع التَّكنولوجيا الرَّقمية الحديثة كموضوع حديث ويَتمثّل في تنمية المواطنة الرَّقمية؛ حيث انتشر وأصبح في متناول الجميع مما يَتطلَّب تفعيل لدور الجامعات نحو الاهتمام به وتقويمه وربطه بمتطلَّبات مجتمع المعرفة.
5. قد تُعدّ الدِّراسة إضافة للمعرفة في مجال المواطنة الرِّقمية ومجتمع المعرفة في سِياق التعليم الجامعي، حيث أنها قد تُضيف إلى الأدبيات في هذا المجال.

الأهمية التَّطبيقية:

1. قد تَفيد الدِّراسة الحالية القائمون على الجامعات السُّعودية في رسم السِّياسات ووضع الأنشطة التي تكفل مواجهة السَّلبيات التي تَفرضها الثَّورة التَّكنولوجية وتكفل للطُّلاب ممارسات تُنمّي لديهم المواطنة الرَّقمية على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة.

2. يُؤمل أن تُسهم نتائج هذه الدِّراسة في توعية الطلاب وأولياء أمورهم والمؤولين عن تربيتهم، بخطوات إجرائية لكيفية إرشادهم نحو الاستغلال الأمثل للتَّكنولوجيا الرَّقمية؛ بما يحقق لديهم التَّنمية المرجوة لمفهوم المواطنة الرَّقمية على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة.

خَامسًا: حدود الدِّراسة

تَقتصر الدِّراسة على ما يلي:

1. الحدود الموضوعية: فيما يَتعلّق بدور الجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية، تقتصر الدِّراسة الرَّاهنة على الأبعاد التَّالية لهذا الدَّور، تنمية قواعد السُّلوك الرَّقمي، والاتصال الرَّقمي، والثَّقافة الرَّقمية، والتِّجارة الرَّقمية، والحقوق والمسؤوليات الرَّقمية، والأمن الرَّقمي؛ وذلك من خلال عدة أبعاد هي دور السِّياسات والأهداف الجامعية، والقيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التَّدريس، والمناهج وطرق التَّدريس، والأنشطة الطُّلابية ومن حيث مُتطلَّبات مجتمع المعرفة فإن الدِّراسة تَقتصر على المتطلَّبات التَّالية: اكتساب المعرفة، نَقد ومعالجة المعرفة، تطبيق المعرفة، إنتاج المعرفة، ونشر المعرفة، وتحديداً في تكنولوجيا المعلومات الرَّقمية الجامعية للارتباط الوثيق بين مُتغيّري الدِّراسة في هذا المتطلّب، وهما: (المواطنة الرَّقمية– مجتمع المعرفة).

سادسًا: مُصطلحات الدِّراسة:

1-الدَّور: Role

يُعرف الدَّور عند الشَّامي؛ وحسب الله (2010: 7) على أنه المهام والسُّلوكيات التي ينبغي القيام بها، التي تقتضيها وظيفة ما، وهذا التَّعريف يُركّز على الوظائف والمهام والسُّلوكيات والأهداف المتوقّعة، التي يجب أن تقوم بها الجهة أو الشَّخص المعني الذي يَشغل مكانة اجتماعية في السِّياق المجتمعي، وعلى نفس النَّحو، يُعرف غيث الدَّور بأنه نموذج السُّلوك الذي يَتطلَّبه المركز الاجتماعي، ويُحدّد سلوك الجهة شاغلة المركز أو الفرد الذي يشغلها تَوقّعاته وتوقعات الآخرين منه، وتتأثّر هذه التَّوقّعات بفهم الفرد شاغل المركز الاجتماعي والآخرين من حوله للحقوق والواجبات المرتبطة بهذا المركز، وتتضمَّن حدود الدَّور تلك الأفعال التي تَتقبّلها الجماعة في ضوء مستويات السُّلوك المرتبط بهذا المركز في ضوء الثَّقافة السَّائدة في المجتمع

(2016 :390)، وهذا معناه أن دور الجامعة في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها، يرتبط بوضعها ومكانتها في البناء الثَّقافي والاجتماعي بالمجتمع، ومجموعة الأشخاص الذين يتأثّرون بهذا الوضع وتلك المكانة ويتحدد الدَّور بسمات وخصائص الجامعة، ومكانة مهنة عضو هيئة التدريس بين المهن الأخرى، وعلى العوامل التي في ضوئها يتجه الأفراد للانخراط في تلك المهنة أو ينصرفون عنها (Biddle,B,1995,6127).

ومن ثم يُعرّف الدَّور إجرائياً بأنه: الإجراءات والأنشطة والمهام التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات السُعودية، وتُسهم في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، بما يتوافق مع مُتطلَّبات المركز الاجتماعي للجامعة في السِّياق التَّعليمي والثَّقافي للمجتمع السُعودي بما يتسم به من خصائص وسمات مميزة.

2-**المواطنة الرَّقمية:** Digital Citizenship

يُعَرف بريدي (Preddy,2016: 4) المواطنة الرَّقمية بأنها: قواعد التَّعامل المسؤول والمناسب مع التَّكنولوجيا، ويراها دوتيرت (Dotteret ,et. Al., 2016: 59) مجموعة الضَّوابط والمعايير اللازمة في الاستخدام الأمثل للتَّكنولوجيا. ويُعرّفها شحاته (2013: 6) بأنها: عبارةٌ عن مجموعةٍ من القواعد والضَّوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتَّكنولوجيا التي يحتاجها المواطنون صِغاراً وكِباراً من أجل المساهمة في رقّي الوطن.

وعلى ضوء ذلك، وعلى ضوء تعريف المواطنة على أنها، صفة الفرد الذي يَعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه مجتمعه ووطنه، بحيث يُشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تُواجه المجتمع والتَّعاون والعمل الجاد مع الآخرين، وبالتَّالي تكفل الدَّولة تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد دون تفرقة بينهم (يوسف، 2004: 26)، يمكن تعريف المواطنة الرَّقمية إجرائياً بأنها: جملة من المعايير التي لابد أن يلتزم بها طلاب الجامعات السُعودية عند استخدامهم للوسائط الرَّقمية، والمتمثّلة في مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن يتمتّعوا بها في أثناء تَعاملهم معها، والواجبات التي لابد أن يلتزموا بها في أثناء استخدامهم لها بما يحقق مُتطلَّبات مجتمع المعرفة

3-مُتطلَّبات مجتمعات المعرفة: Knowledge Society requirements

يمكن تعريف مُتطلَّبات مجتمع المعرفة من خلال تعريف كل من مجتمع المعرفة، والمتطلَّب، أما من حيث تعريفات مجتمعات المعرفة فإنها تُطلق لتُشير إلى تلك المجتمعات التي تضع المعرفة في بؤرة اهتمامها، من حيث إنتاجها، ونشرها وتطبيقها، وما يَقتضيه من سهولة الخزن والاستدعاء، ومن أبرز تلك التَّعريفات تعريف تقرير التَّنمية البشرية 2003 الذي عَرّفه أنه المجتمع الذي يقوم بنشر المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النَّشاط المجتمعي، كالسِّياسة والاقتصاد، والمجتمع المدني، والحياة الخاصة؛ وصولًا لترقية الحالة الإنسانية بصورةٍ مطردة" (2003، 39)، وتعريف "جها Jha" لمجتمع المعرفة، بأنه المجتمع الذي يعتمد بصفة رئيسة على إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها بغية تحقيق الرخاء والرفاهية، وإحراز التَّقدّم في المجالات التِّقنية والعلمية والتَّعليم و السِّياسة والحكم والفنون والحرف اليدوية وغيرها.(2012,6)، ويُعرّفه الزَّهراني، والسِّيسي بأنه المجتمع الذي يقوم ويتأسّس على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها وتطبيقها بكفاءة في جميع المجالات المجتمعية: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية والحياة الخاصة ؛ بغية تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة عن طريق تمكين أفراد ذلك المجتمع من حقوقهم في الحصول على المعرفة، وتشاركها وتقاسمها لإنتاج معارف جديدة، تُساهم في تحقيق التَّنمية الشَّاملة على مستوى كل من الفرد والمجتمع سواء (2018: 269)، وأما من حيث المتطلَّبات، فإنها تُعرّف لغويًا بأنها: المقتضيات، والحاجيات (معجم المعاني، 2017، مادة طلب) أيّ الأمور والشروط التي ينبغي توافرها لتحقيق شيء ما أو أداء شيء ما، وتعرف مفاهيميًا بأنها: جملة الممارسات والإمكانات والأنشطة البشرية والمادية والمناخية، التي يلزم استيفاؤها قبل الشُّروع في عمل الشَّيء (عبد القادر، 2014، 205).

وطِبقًا لذلك، يُمكن تعريف مُتطلَّبات مجتمع المعرفة في الجامعات لتنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها إجرائياً بأنها: الأُسس والقواعد والضَّروريات التي ينبغي توافرها في الجامعات السُّعودية بالمستوى الذي يُسهم في زيادة قدرة طلابها ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم التي

تقتضيها المواطنة، يأتي في مقدمتها إنتاج المعرفة ونقدها وتحليلها ونشرها وتوظيفها، وتطبيقها في حياتهم العملية والعلمية؛ كمواطنين رقميين فاعلين في مجتمعهم.

سابعًا: منهجية الدِّراسة

يمكن إبراز منهجية الدِّراسة الرَّاهنة من خلال كل من النَّموذج الفكري الذي تنطلق منه، والمنهج البحثي الذي ينبق منه ويتمّ تناول مُتغيّراتها من خلاله، وذلك على نحو ما يلي:

النَّموذج الفكري"Paradigma":

يُعدّ مَصطلح "النموذج الإرشادي أو النَّموذج الفكري – Paradigm" من المصطلحات التي تميّز وتَفرّد بها كُون (2017: 41) حيث أن الاستعمال لهذا المصطلح غيّر مسار الكلمة تماماً عمّا كان مُتاحاً في السَّابق، فقد لعب المصطلح اليوناني القديم "Paradigma" دَوراً مُهماً في نظرية الفيلسوف "أرسطو" عن المُحاجة خاصةً في كتابة (الخطابة)؛ حتى تم استخدام المصطلح بشكلٍ مختلف عند "كُون"؛ الذّي أخذ أكثر من معنى عند استخدام "كُون" له مما اضطره إلى تحديده بدقةٍ أكبر؛ حتى توصّل إلى تعريفٍ لمصطلح "النَّموذج الإرشادي أو النَّموذج الفكري – Paradigm" وهو: "تلك النَّظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع الباحثين العلميين في عصرٍ بذاته، علاوةً على طرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التَّجريبية".

وعلى ضوء ذلك فإن الدِّراسة الحالية تنطلق في نموذجها الفكري من نموذج الفلسفة البنائية أو الفلسفة البنائية الاجتماعية، حيث ذكر كريسويل (2018، 48 – 49) بأن الأفراد في الفلسفة البنائية الاجتماعية يبتغون فهماً للعالم الذي يعيشونه، ويتشكّل هذا الفهم من المعاني التي يَستخلصونها من تجاربهم، ولذا فإن تلك المعاني مُتشعبة ومُتنوّعة بحيث تدفع الباحث لكي يُنظر في تعقدها وليس لاختزالها، وغالباً ما تكون تلك المعاني مُجالاً للجدل حتى يَتمكّن الباحث من معرفة كيف تَشكّلت هذه المعاني، فتلك المعاني لم تنطبع في ذاكرة الأفراد من فراغ؛ بل تَشكّلت بفعل التَّفاعل الاجتماعي بين الأفراد ولذا سُميّت هذه الفلسفة بالبنائية الاجتماعية.

فالباحث في المقام الأول يكون هدفه هو تفسير تلك المعاني التي يحملها الأفراد حول العالم، وبالتَّالي فإن الباحث يَستنتج استقرائياً مدلول المعاني التي يَحملها الأفراد نحو الموقف قيد البحث.

ومن ثمَّ تعتمد الدِّراسة الرَّاهنة على المنهج الاستنباطي الذي يُعرّفه المحمودي (2019) بأنه المنهج الذي يتسم بأسلوب التَّأمل و التَّحليل و ينتقل من الكل إلى الجزء من خلال الاستدلال بالعقل للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية (ص 74)، كما تعتمد على المنهج الوصفي بنمطه التَّحليلي للمعاني والأفكار الواردة في الأدب التَّربوي ذي الصَّلة بمجتمع المعرفة في علاقته بالمواطنة الرَّقمية باعتباره وسيلة مهمة وأساسية لوصف الظاهرة كما هي في الواقع؛ من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، والأسباب التي أدت لذلك (العساف، 1406هـ، ص ص 191–261)، ومن ثمَّ يعتمد الباحثان على هذين المنهجين إلى تحليل المتطلَّبات اللازمة لمجتمع المعرفة، وتداعياته على المواطنة الرَّقمية، وتحليل المصادر المختلفة والدِّراسات والبحوث ذات الصلة بمتغيّرات الدِّراسة لوصف مفهوم المواطنة الرَّقمية واستخلاص خصائصها، وعناصرها الأساسية، ومفهوم مجتمع المعرفة، وخصائصه وتحديد مُتطلَّباته، وتشخيص تداعيات مجتمع المعرفة على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية، ومن ثم تحديد الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة.

ثامنًا: محاور الدِّراسة:

تأتي الدِّراسة الرَّاهنة في ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: المواطنة الرَّقمية: مفهومها وخصائصها، وعناصرها.

المحور الثَّاني: مجتمع المعرفة: مفهومه، وخصائصه ومُتطلَّباته، وتداعياته على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية.

المحور الثَّالث: ملامح الدَّور المتوقع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة.

وفيما يلي بيان ذلك:

المحور الأول: المواطنة الرَّقمية: مفهومها وخصائصها، وعناصرها.

يتناول الباحثان فيما يلي مفهوم المواطنة الرَّقمية في الأدب التربوي، وتحديد أهم أهدافها، وتحليل خصائصها، ووصف عناصرها، ومقوماتها الرئيسة:

1-مفهوم المواطنة الرَّقمية:

اجتهد الباحثون والمختصّون في تحديد مفهوم المواطنة الرَّقمية، مما أفرز مفاهيم عديدة تتفق في أساسياتها وتختلف في بعض العناصر الفرعية، ومن هذه التَّعريفات تعريف شحاته (2013: 39) للمواطنة الرَّقمية بأنها: مجموعة من القواعد والضَّوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتَّكنولوجيا، التي يحتاجها المواطنون صِغاراً وكِباراً من أجل المساهمة في رقّي الوطن، ومثل ذلك تعريفها على أنها مجموعة المعايير والمهارات وقواعد السُّلوك التي يحتاج إليها الفرد في التَّعامل مع الوسائل التَّكنولوجية لكي يحترم نفسه ويحترم الآخرين، ويتعلّم ويتواصل معهم، ويحمي نفسه ويحميهم ضد مخاطر الاستعمال غير المسؤول للوسائل التَّكنولوجية (الملّاح، 2017: 37)، وتعريفها بأنها، مجموعة القواعد والضَّوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتَّكنولوجيا الرَّقمية، التي يحتاجها المواطنون صِغاراً وكِباراً في أثناء التَّعامل مع تقنياتها من أجل استخدامها بطريقةٍ آمنة وذكية، وبما يؤدي إلى المساهمة في رقّي الوطن، ومن خلال عمليات الإتاحة العادلة ودعم الوصول الإلكتروني الآمن والرَّشيد، والتَّوجيه نحو منافع التَّقنيات الحديثة، والحماية من أخطارها (الدَّهشان والفويهي، 2015: 10-11)،بيد أن حصر مفهوم المواطنة الرَّقمية – من وِجهة نظر الباحثين – في جملة القواعد والضَّوابط والمعايير اللازمة للاستخدام الأمثل والقويم للتَّكنولوجيا، فيه تضييق لمفهومها، لأن هذه المعايير تَتطلّب إجراءات وعمليات لنقلها لدى الفرد للتّصرَّف والسُّلوك وِفقًا لها.

وعلى الجانب الآخر عرّفتها وزارة التَّربية الهندية (Indiana Department of Education, 2013:125) بأنها إعداد وتهيئة الطَّلبة لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب بالشَّكل المناسب من خلال معرفتهم ببرامج معالجة النَّصوص والجداول الإلكترونية، وبرامج الاتصال

المختلفة، وبرامج العروض التقديمية، وذلك لكي تَغرس فيهم مفهوم المواطنة الرَّقمية الصَّحيحة، وكيفية استخدام هذه التِّقنيات بطريقةٍ مناسبة وملائمة، إلا أن قصر مفهوم المواطنة الرَّقمية في معرفة البرامج ومعالجة النَّصوص والجداول الإلكترونية، وبرامج الاتصال المختلفة، دون أن يَصاحبها تنمية المهارات والسُّلوكيات اللازمة للمواطنة الرَّقمية، والقيم التي تُمارس فيها تلك المهارات والسُّلوكيات محل نَظرٍ كبير.

ولعل ذلك ما مهّد لتعريف المواطنة الرَّقمية في ضوء السُّلوك اللازم وطريقة التَّعامل مع التِّقنيات الرَّقمية، متجاوزًا المعارف الرَّقمية، فالمواطنة الرَّقمية طِبقًا لذلك تقوم في مفهومها على حماية الفرد وتعزيز السُّلوك الرَّقمي الجيد، ومن ثَمَّ أكد سيمسك وسيمسك (Simsek & Simsek 2013:19) أن المواطنة الرَّقمية هي قدرة الفرد على المشاركة في المجتمع الشَّبكي، من خلال إيجاد الطَّريق الصَّحيح لتوجيه وحماية جميع المستخدمين؛ وذلك بتشجيع السُّلوكيات المرغوبة، ومحاربة السُّلوكيات غير المرغوبة في التَّعاملات الرَّقمية، وعلى نفس السِّياق يعُرّفها جونز وميتشل (Jones & Mitchell, 2016:84) بأنها: السُّلوك الرَّقمي القائم على معاملة الآخرين باحترام في أثناء المشاركة في المجتمعات الرَّقمية، وعدم التَّعدّي على خصوصية أفراد هذه المجتمعات الافتراضية، أو الإضرار بمشاعرهم، بالإضافة إلى تقديم مساهمات اجتماعية، مثل: مساعدة الآخرين في حل مشاكل معينة، أو تُشارك المهارات مع الآخرين، ورغم تركيز هذا المفهوم للمواطنة الرَّقمية على السُّلوك الرَّقمي، إلا أنه حصر المواطنة الرَّقمية في السُّلوك السَّلبي وحسب كعدم التَّعدّي على الآخرين ومُساعدتهم في حل مشكلات مُعينة لديهم، كما لم يذكر المعايير والقيم والضَّوابط التي يُمارس فيها هذا السُّلوك.

هذا ويتفق الباحثان مع موسبيرجر (Mossberger. Et,2008:125) عندما عرَّف المواطنة الرَّقمية بأنها، النَّموذج المثالي للمواطنة الذي يتفق مع معايير السُّلوك المناسب والمقبول والمرتبط باستخدام التَّكنولوجيا، فالمواطنة الرَّقمية هي: الاستخدام الأمثل للتَّكنولوجيا، وتهدف إلى إيجاد الطريق الصَّحيح لتوجيه وحماية جميع المستخدمين، وذلك بتشجيع السُّلوكيات المرغوبة ومحاربة السُّلوكيات المنبوذة في التَّعاملات الرَّقمية، من أجل مواطن رقمي يحب وطنه ويجتهد من أجل تَقدّمه. (Ribble, 2014: 88).

وعلى ضوء ما سبق يُمكن تعريف المواطنة الرَّقمية بأنها مجموعة القواعد التي تُحدد السُّلوكيات المقبولة التي يجب على كل مُستخدم للتِّقنيات الرَّقمية أن يَتحلّى ويتصف بها، وتُمثّل مجموعة الحقوق والواجبات والالتزامات المتعلّقة بالاستخدام الأمثل للتِّكنولوجيا الرَّقمية؛ باعتبارها طريقةٍ حديثة لإعداد مواطن قادر على استخدام التِّقنية الرَّقمية وتوظيفها بطرقٍ سليمة ووِفقاً للقواعد والضَّوابط السُّلوكية والخُلقية والدِّينية والقانونية للمجتمع.

2-أهداف المواطنة الرَّقمية:

تسعى المواطنة الرَّقمية إلى تحيق عدة أهداف منها ما ذكره إسماعيل (2018: 93-94)، وسليمان (2020) وهي على النَّحو ما يلي:

- نشر ثقافة التَّعامل الحضاري مع التِّقنية المتطوّرة، ووضع الأُسس الفَلسفية والسِّياسية والمبادئ التَّوجيهية التي من شأنها تخدم المواطن.
- مُساعدة المنظّمات في بناء إطار لدعم معرفة المواطن في المواطنة الرَّقمية.
- التَّركيز على الجانب الإيجابي للثَّورة الرَّقمية لفتح آمال عريضة نحو المستقبل الرَّقمي للمواطن.
- استغلال التِّقنيات الرَّقمية في عصر المعلومات والاستفادة منها مِهنياً وعِلمياً واجتماعياً وثَقافياً.
- تبنّي سياسة وقائية للحدّ من مخاطر استخدام التِّقنيات الرَّقمية، وتبصير المواطن بالمواقع السَّلبية الضَّارة وكيفية تجنّبها والابتعاد عنها.
- تدريب الشَّباب على التَّعامل الذَّكي مع التِّقنيات الحديثة؛ لرفع قدراتهم على المشاركة الإيجابية في المجتمع عبر الإنترنت وتقليل الانعكاسات السَّلبية على حياتهم اليومية.
- تعزيز الرَّقابة الذَّاتية لدى المواطن الرَّقمي.

3-خصائص المواطنة الرَّقمية:

تتصف المواطنة الرَّقمية في ظل مجتمع المعرفة بالعديد من الخصائص منها ما تمّ ذكره في دراسة كل من سليمان (2020) ودراسة شرف والدِّمرداش (2014) وتتمثّل فيما يلي:

- الوعي بالعالم الرَّقمي ومُكوِّناته.

- امتلاك مهارات الممارسة الفعالة والمناسبة في استخدامات العالم الرَّقمي بآلياته المختلفة.
- إتباع القواعد الخُلقية التي تجعل سلوك الفرد التِّقني يتسم بالقبول الاجتماعي.
- تتضمّن مجموعة من الحقوق والواجبات والالتزامات فيما يتعلّق بالتِّقنيات الرَّقمية هامة لإقامة المجتمع الصَّالح.

ويُضيف الملحم وجاب الله (2018: 104) بعض الخصائص للمواطنة الرَّقمية من خلال بعض العوامل ومنها:

- اجتماعية: من خلال إعداد الفراد للمشاركة في بناء المجتمع.
- ذات طابع انفعالي وجداني: من خلال فهم القضايا الإنسانية وممارسة السُّلوك الخُلقي تجاهها.
- مُكتسبة بالتَّعليم والتَّدريب: من خلال إعداد الطَّلبة للمجتمع الرَّقمي.
- نسبية: تختلف بين الأفراد باختلاف العوامل المتفاوتة.
- قابلة للقياس: من خلال قياس سلوك الطَّالب الممارس في التَّعامل مع التِّقنيات.

بينما ترى الدِّراسة الحالية بأن المواطنة الرَّقمية تتصف بأنها:

- هادفة: تسعى إلى تحقيق أهداف محددة.
- قانونية: تعتمد على قوانين وضوابط ولوائح المجتمع الرَّقمي.
- المرونة: قابلة للتَّغيير في ضوء المستحدثات التِّكنولوجية.
- اجتماعية: تسعى إلى إعداد أفراد قادرين على المشاركة في بناء المجتمع.
- قيمية: تعتمد على المعايير الخُلقية التي ينشدها المجتمع الرَّقمي.
- مُتطوّرة: قابلة للتَّحديث والتَّطوّر بصورةٍ مُستمرة.

4 – عناصر المواطنة الرَّقمية:

تقوم المواطنة الرَّقمية على مجموعة من العناصر تُعدّ مُقوّماتها الأساسية التي تحدد كيفية الاستخدام الأمثل للتِّقنيات الرَّقمية، حيث ذكر الحصري (2016: 90) بأن عناصر المواطنة الرَّقمية هي عبارة عن المحددات الثَّقافية والاجتماعية والصِّحية والقانونية والأمنية ذات الصِّلة بالتِّكنولوجيا، التي تمكّن الفرد من تحديد معايير استخدام التِّقنية بشكلٍ مَقبول وممارسة

السُّلوكيات الخُلقية في أثناء التَّعامل معها بما يُمكّنه من مَسايرة العالم الرّقمي وخدمة الوطن الذي يعيش فيه.

ولقد ذكر ريبل وبيلي (Ribble&Bailey,2014: 90) تسعة عناصر أساسية تُساعد بدورها على تحديد كيفية الاستخدام الأفضل للتَّكنولوجيا في كل مؤسسة تعليمية وفي المنزل وكذلك المجتمع، ثمَّ ذكرها ريبل (Ribble,2015: 78) مرة أخرى ليؤكد عليها، حيث أنه قام بتنظيم وتصنيف المواطنة الرِّقمية إلى ثلاثة محاور رئيسة، وجعل لكل محور منها عَدداً من الأبعاد الفرعية، وتَمثّل تلك الأبعاد الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الرَّقمي للاستخدام الملائم للتَّكنولوجيا، وتُساعد مُستخدمي التِّقنية على فَهم أساسيات احتياجاتهم الرَّقمية.

وشكّل هذا التَّصنيف محور اهتمام عديد من الدِّراسات؛ ومنها: نصّار (2014)، والحربي (2017)، والمـــلاح (2017)، والصـــمادي (2017)، والدَّهشـــان (2016)، وريبـــل (Ribble,2015)، وأدعيس (2015)، والحصري (2016)، والعديد من الدِّراسات التي تناولت المواطنة الرَّقمية.

وفيما يلي عرض مُوجز لتلك العناصر الرَّئيسة، وهي: (العنصر الخُلقي أو السُّلوكي؛ والعنصر التَّكنولوجي أو المعرفي أو التَّعلُّم والتَّواصل؛ والعنصر الاجتماعي أو حماية نفسك والآخرين)

العنصر الأول: العنصر الخُلقي أو السُّلوكي ويشمل هذا العنصر ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1)الوصول الرَّقمي (الإتاحة الرَّقمية): Digital Access

وتَعني المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع الرَّقمي، حيث تُوفّر التِّقنية فُرصاً لعدد كبير من الأشخاص للتَّواصل والتَّفاعل بسرعةٍ كبيرة، ويعتبر الجزار (2014: 409) أن الوصول الرَّقمي يُعدّ نقطة الانطلاق في المواطنة الرَّقمية، ومن ثمَّ ينبغي العمل على توفير الحقوق الرَّقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني لها، ولتحقيق المساواة الرَّقمية لابد من توفير البنية التَّحتية بالتساوي بين جميع المستخدمين، وتوفير البنية التحَّتية من أولى أوليات الدَّولة الوطنية، فتوفير الحقوق الرَّقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني هما عماد المساواة الرَّقمية، ولا بد أن يتنبه المستخدمون إلى أن الوصول الإلكتروني قد يكون محدوداً عند بعض

الأفراد، ومن ثمَّ لا بد من توفير موارد أخرى وحتى نصبح مواطنين منتجين، لا بد أن نتحلّى بالالتزام من أجل ضمان توفير آليات وتقنيات الوصول الرَّقمي إلى الجميع بلا استثناء.

2)السُّلوك الرَّقمي (اللياقة الرَّقمية): Digtal Etiguette

وتَعني أن يتسم الفرد بالمسؤولية الذَّاتية في العالم الرَّقمي؛ بحيث يضع لنفسه معايير محددة للسُّلوك الرَّقمي الحسن، وقِيماً ومبادئ خاصة به ينفّذها ويتبعها في أثناء التَّعامل مع التِّقنيات الرَّقمية، وهو ما يُشير إلى ضرورة تثقيف كل مُستخدم، وتدريبه على أن يكون مُواطناً رَقمياً مَسؤولاً في المجتمع الرَّقمي، وعدم الاكتفاء بسّن اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام؛ فتلك اللوائح والسِّياسات لن تكون ذات جدوى دون مستخدم يتمتع باللياقة والأخلاق المطلوبة في هذا المجتمع، ولذلك تهتم المواطنة الرَّقمية لدى أدعيس (2015: 1) بنشر "ثقافة اللياقة الرَّقمية" بين الأفراد وتدريبهم ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي جديد ليتصرَّفوا بتحضّر، مراعين القيم والمبادئ ومعايير السُّلوك الحسن.

وبناءً على ذلك فقد ذكرت الجزار (2014: 405) بأنه ينبغي على المؤسسات التَّربوية غرس الاستخدامات والتَّصرّفات اللائقة في طلابها ليصبحوا مواطنين رقميين، حيث أن سَنّ اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام وحدها لا تكفي فلابد من تثقيف كل مستخدم وتدريبه على أن يكون مواطناً رقمياً مسئولاً، وذلك من أجل ضمان الالتزام بمعايير السلوك المقبول في السياقات الرقمية.

3)القانون الرَّقمي: Digital Law

القانون الرَّقمي يهتم بمعالجة الأخلاق المتبعة داخل مجتمع التَّكنولوجيا؛ لكشف الاستخدام غير الخلقي، سواء كان في صورة سرقة، أو جريمة رقمية، ويُعالج القانون الرَّقمي أربع قضايا أساسية؛ وهي: حقوق التَّأليف والنَّشر؛ والخصوصية؛ والقرصنة؛ والقضايا الخلقية، ويهتم المواطن الرَّقمي باحترام القوانين الرَّقمية ونشرها وتشجيع غيره على الالتزام بها، فالمواطن الرَّقمي طِبقًا لذلك يحترم القوانين الرَّقمية وينشرها ويُشجّع غيره للالتزام بها، وقد ذكرت الجزار (2014: 406) بأن احترام القوانين الرَّقمية يُعدّ هو العنصر المعني بالأخلاق المتبعة داخل مجتمع التَّكنولوجيا، حيث تُوجد عدة قوانين سنّها المجتمع الرَّقمي لابد من الانتباه إليها، ويقع تحت طائلة هذه

القوانين كل من اخترق معلومات الآخرين، بينما ترى بن شمس (2017: 64) أن قطاع القوانين الرَّقمية يُعالج مسألة الأخلاق المتبعة داخل مجتمع التَّكنولوجيا، ويَفضح الاستخدام غير الخلقي نفسه في صورة السِّرقة و/أو الجريمة الرَّقمية. حيث لا بد أن يَعرف المستخدمون أن سَرقة أو إهدار مُمتلكات الآخرين، أو أعمالهم، أو هويتهم عبر الإنترنت يُعدّ جريمة أمام القانون، ومن هنا توجد عدة قوانين سنّها المجتمع الرَّقمي لا بد من الانتباه إليها ويقع تحت طائلة هذه القوانين كل شخص يَستخدمه للترّفيه أو يؤدي عَملاً عبر الإنترنت، لذا فإن اختراق معلومات الآخرين، يُعدّ عَملاً مُنافياً للقانون وكذلك الأخلاق الواجب التَمثّل بها.

العنصر الثَّاني: العنصر التَّكنولوجي، أو المعرفي، أو التَّعلُّم والتَّواصل، ويشمل هذا العنصر ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1)الثَّقافة الرَّقمية: Digital Literacy

أصبحت الثَّقافة الرَّقمية هدفاً للدِّول التي تسعى إلى بناء مجتمعات معرفة مُتطوِّرة، ويُقصد بالثَّقافة الرَّقمية المهارات اللازمة لاستخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت واستعمال تقنيات الاتصال المتطوِّرة في الحياة اليومية، وتزداد أهمية تلك الثَّقافة في ضوء انتشار الجرائم الإلكترونية، وأصبحت المؤسسات التَّربوية والتَّعليمية مُطالبة بإعداد برامج التَّربية الرَّقمية، وتعليم الطَّلبة الأُسس الرَّقمية؛ كاستخدام المتصفّحات ومحركات البحث، والتَّقييم المباشر لمصادر المعلومات الرَّقمية.

ويُشير الملاح (2017: 75-76) إلى أن المواطنة الرَّقمية تقوم على تثقيف الأفراد وتعليمهم رَقمياً لما يحتاجونه من التَّكنولوجيا، واستخدامها بالشَّكل المناسب والاستفادة من إيجابياتها وتجنّب سلبياتها، وكذلك إكساب مهارات محو الأمية المعلوماتية. ويمكن القول بأن المواطنة الرَّقمية هي ثقافة وقيم وسلوك، ويُشير المصري وشعت (2017: 186) أن محو الأمية الرَّقمية تعنى وصول المواطنين إلى مستوى تعليمي وثقافي يُمكنهم من استخدام التِّقنية الرَّقمية والإفادة منها وتوظيفها في خدمة أنفسهم ومجتمعهم.

لذلك يرى الباحثان أنه لابد أن يتوجّه تركيز المؤسسات التَّربوية وبخاصة المؤسسات الجامعية بصفة مستمرة على نوعية التِّقنية الواجب اقتنائها بالنسبة لطلابها، وفحص واختبار

إمكانية تعلمها والتَّدريب عليها والأسلوب الأمثل في تشغيلها والاستفادة منها، وتحديد الأُطر القانونية والخُلقية التي ينبغي ممارستها في ضوئها؛ ونَظراً لدمج مُستجدات التِّقنية في جميع المجالات بسرعةٍ فائقة، فلابد من تعليم وتدريب المتعلِّمين على استخدام هذه المستجدات بسرعةٍ فائقة وكفاءة عالية كذلك، ولذا ذكرت بن شمس (2017: 63) إلى أن المواطنة الرَّقمية تقوم على تعليم وتثقيف الأفراد بأسلوب جديد آخذاً في الاعتبار حاجة هؤلاء الأفراد إلى مستوى عالٍ جداً من مهارات محو الأمية المعلوماتية.

2)التِّجارة الرَّقمية: Digital Commerce

يُطلق على عملية تبادل السِّلع والخدمات والمعلومات في الاقتصاد الرَّقمي مصطلح التِّجارة الرَّقمية، وبات ضرورياً أن يَكتسب المواطن العصري أساليب وضوابط البيع والشِّراء، ومعرفة المواقع المأمونة التي يُمكن أن يتعامل معها؛ حتى لا يقع ضحية لأساليب الخداع المختلفة.

وذكر الحصري (2016: 101) بأن البيع والشِّراء عبر شبكة الإنترنت أصبح وَاقعاً وفي تزايد مستمر، ومن ثَمَّ لابد من تحقيق الوعي بالضَّوابط والقواعد التي يجب على الفرد في المجتمع الرَّقمي الالتزام بها حتى يُصبح مُواطناً رَقمياً صَالحاً. وأشار أدعيس (2015: 1) أن المواطنة الرَّقمية تُثقف الفرد بالقضايا المتعلّقة بالتِّجارة من حيث القوانين واللوائح المتعلّقة باستخدام التَّكنولوجيا، ولا سيما الأمن والأمان أو تلك المتعلّقة بقوانين الدَّولة، وفي الوقت ذاته ظهر على ساحة المعاملات قَدراً مُماثلاً من المنتجات والخدمات التي تتعارض مع قوانين ولوائح بعض الدِّول حيث أشارت بن شمس (2017: 65) إلى أن هناك عَدداً من الأنشطة تضمّ من بينها: تنزيل البرمجيات بدون ترخيص، الصُّور الإباحية والقُمار، لذا لابد أن يَتعلَّم مُستخدم الإنترنت أساليب تَصنع منه مُستهلكاً فَعالاً في عالم جديد من الاقتصاد الرَّقمي، لذلك لابد أن يتفهّم مُستخدمو التِّقنية أن القَسط الأكبر من اقتصاد السُّوق يتم عبر القنوات التَّكنولوجية.

3)الاتصال الرَّقمي: Digital Communication

أيّ تبادل المعلومات إلكترونياً حيث أن الهواتف الذَّكية وشبكات التَّواصل الاجتماعي والتَّراسل النَّصي قد غيّرت طُرق التَّواصل بين النَّاس، وابتكرت هذه الأشكال هياكل اجتماعية جديدة للتَّواصل بين الملايين من مُستخدمي تلك الهواتف والشَّبكات حول العالم، ويذكر

المسلماني (2014: 39) أن الاتصال الرَّقمي يعني التَّبادل الإلكتروني للمعلومات، الذّي يعتمد على المرسل والمستقبل، والاتصال الرَّقمي يندرج تحت نوعين من الاتصال، وهما: اتصال متزامن وغير متزامن، وهذا يَتطلّب وِفق ما أشار أدعيس (2015: 2) ضرورة قدرة الفرد على اتخاذ القرار السَّليم أمام العديد من خيارات الاتصالات الرَّقمية المتاحة وأن يكون على وعي بكيفية استخدامها.

ومن أبرز التَّغيّرات الهامة التي استحدثتها الثَّورة الرَّقمية لدى بن شمس (2017: 64) هي قدرة الأفراد على الاتصال فيما بينهم مهما بَعدت الأماكن وتباينت الأوقات، ولقد شهد القرن التاسع عشر أنماطاً محدودة للاتصالات إلا أن القرن الحادي والعشرين قد شهد تَنوعاً هائلاً في وسائل الاتصالات، أمثال: البريد الإلكتروني؛ والهواتف النَّقالة؛ والرَّسائل الفورية، ولقد غيّرت خيارات الاتصالات الرَّقمية واسعة الانتشار كل شيء في حياة البشر لمقدرتهم على إجراء اتصالات دائمة ومباشرة مع أيّ فرد آخر؛ حيث تتوفّر الفرصة الآن أمام الجميع للاتصال والتَّعاون مع أيّ فرد آخر في أيّ بقعة من العالم وفي أيّ وقت.

العنصر الثَّالث: العنصر الاجتماعي، أو حماية نفسك والآخرين، ويشمل هذا العنصر ثلاثة أبعاد رئيسة كذلك هي:

1)الحقوق والمسؤوليات الرَّقمية: Digital Rights and Responsibilities

يتمتع المواطن الرَّقمي بمجموعة من الحقوق، وتقع عليه أيضاً بعض المسؤوليات النَّاشئة من مشاركته في المجتمع الرَّقمي، وتهدف تلك الحقوق والمسؤوليات إلى حماية المستخدم أو المواطن الرَّقمي نفسه، وعدم الإضرار بالآخرين من خلال التَّوازن بين الحقوق (المصالح الفردية)؛ ومنها حق الخصوصية، وحرية التَّعبير، وما يقابلها من واجبات (مصالح اجتماعية).

وذكر الدَّهشان (2016: 64) بأن الدَّول تُحدد ما لمواطنيها من حقوق في دساتيرها، كذلك توجد حزمة من الحقوق التي يتمتع بها المواطن الرَّقمي، حيث يتمتع المواطن الرَّقمي بحقوق الخصوصية وحرية التَّعبير وغيرها، ولا بد من دراسة ومناقشة الحقوق الرَّقمية الأساسية؛ حتى يتسنّى فهمها على النَّحو الصَّحيح في ظل العالم الرَّقمي. ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات أو

المسؤوليات، فلا بد أن يتعاون المستخدمون على تحديد أسلوب استخدام التِّقنية على النحو الأمثل؛ حتى يُصبح كل مواطن مُواطناً رَقميًا مُنتجاً ومُشاركاً بشكلٍ فعالٍ.

2) الأمن الرَّقمي: Digital Security

أيّ الاحتياطات التي يجب على الشَّخص اتخاذها؛ لضمان أمن ملفاته وأجهزته وبياناته، سواء كان ذلك باستخدام برامج الحماية من الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، أو الاحتفاظ بنسخ احتياطية من الملفات المهمة، أو غير ذلك من الإجراءات، والإجراءات الوقائية أيضاً التي يَتبعها مستخدمو التِّقنيات الرَّقمية؛ للحفاظ على هويتهم الشَّخصية، وعلى أمن معلوماتهم وبرامجهم.

وذكر عبد المتعال (2006: 82) أن التِّقنية الحديثة مكّنت أصحاب الأنشطة غير المشروعة من استخدام التِّقنية في جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص، النَّصب، الاحتيال، التَّزوير، الاختلاس، الابتزاز، التَّصنّت والتَّجسّس، تحوير الواقع سَمعياً وتَصويرياً مع صعوبة أو استحالة تعقب ومعرفة الفاعل في معظم الأحيان، لذلك أوضحت المسلماني (2014: 24) أن الأمر يتَطلّب من قِبل الأفراد اتخاذ التَّدابير الأمنية اللازمة في أثناء تعاملاتهم الرَّقمية، والأمن الرَّقمي يعني اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان السَّلامة الشَّخصية وأمن الشَّبكة.

وبالتَّالي لا يخلو أيّ مجتمع من أفراد يمارسون سرقة، أو تشويه أو حتى تعطيل الآخرين وينطبق هذا تماماً على المجتمع الرَّقمي، فلا يكفي مجرد الثَّقة بباقي أعضاء المجتمع الرَّقمي لضمان الوقاية والحماية والأمان، فلابد من اتخاذ جميع التَّدابير اللازمة بهذا الخصوص، فنحن نضع الأقفال على أبواب بيوتنا وأجهزة الإنذار في ممتلكاتنا لتوفير مستوى معين من الحماية وهذا ما نحتاج تطبيقه مباشرة في المجتمع الرَّقمي، وبوصفنا مواطنين رقميين مسؤولين، فلابد من حماية ما لدينا من معلومات من أيّ قوة خارجية من شأنها أن تقوم بتخريب أو تدمير هذه المعلومات.

3) الصِّحة والسَّلامة الرَّقمية: Digital Health and Wellness

أيّ المحافظة على صحة الإنسان البدنية والنَّفسية في عالم التَّقنية الرَّقمية؛ ومن أمثلة ذلك إجهاد العين لفترات طويلة والصُّداع المزمن والحالة المزاجية السِّيئة التي أصبحت شائعة في

الأنشطة المتعلّقة باستخدام التِّقنية الرَّقمية، فضلاً عن إدمان الإنترنت وآثاره النَّفسية والبدنية القريبة من تلك التي تَظهر على مدمني المخدرات، ويُشير السِّيد (2016: 104) إلى أن مفهوم الصَّحة الرَّقمية ظهرت نتيجة لالتقاء التِّقنية الرَّقمية بالعلوم الحيوية، ومصطلح يجمع علوم الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات مع العلوم الطِّبية، وتوظيف هذه العناصر جميعاً في الرِّعاية الطِّبية وتحسين طُرق العلاقة وتقديمها بجودة عالية، وتيسير الحصول عليها بكلفةٍ منخفضة، مع تقليل فُرص الإصابة بالمرض.

وذكر الحصري (2016: 102) بأن التعامل غير الرشيد مع التقنية قد يعرض الأفراد للعديد من الأخطار الصحية التي تؤثر عليهم، مثل الإجهاد البدني والنفسي والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الاستخدام المفرط، ومن ثم حتى يقوم الموطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلى معرفة الاستخدام المناسب والأمثل لها. وتعد الصحة البصرية، وأعراض الإجهاد المتكرر والممارسات السمعية من أهم القضايا التي يجب تناولها في عالم التقنية الحديث، وباستثناء الجوانب البدنية تذكر بن شمس (2017: 65) وجود المشكلات النفسية التي تنتشر كالنار في الهشيم في الآونة الأخيرة، فلا بد من توعية المستخدمين من المخاطر الكامنة في التكنولوجيا، وتتضمن المواطنة الرقمية ثقافة تعليم مستخدمي التقنية أساليب حماية أنفسهم عبر التعليم والتدريب.

وأشار السَّيد (2016: 104) إلى أن المواطنة الرَّقمية تهتم بنشر الوعي والثَّقافة حول الاستخدام الصِّحي والسَّليم للتَّكنولوجيا، وتطبيق معايير (علم الإرجونوميكس) أو هندسة العوامل البشرية، الذَّي يعني بالملائمة الفيزيائية والنَّفسية بين الآلات بأشكالها، والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها.

وفي ضوء ما سبق تُلخّص الدِّراسة الحالية أبعاد المواطنة الرَّقمية في الشَّكل الآتي:

شكل رقم (1) عناصر المواطنة الرَّقمية من إعداد الباحثين

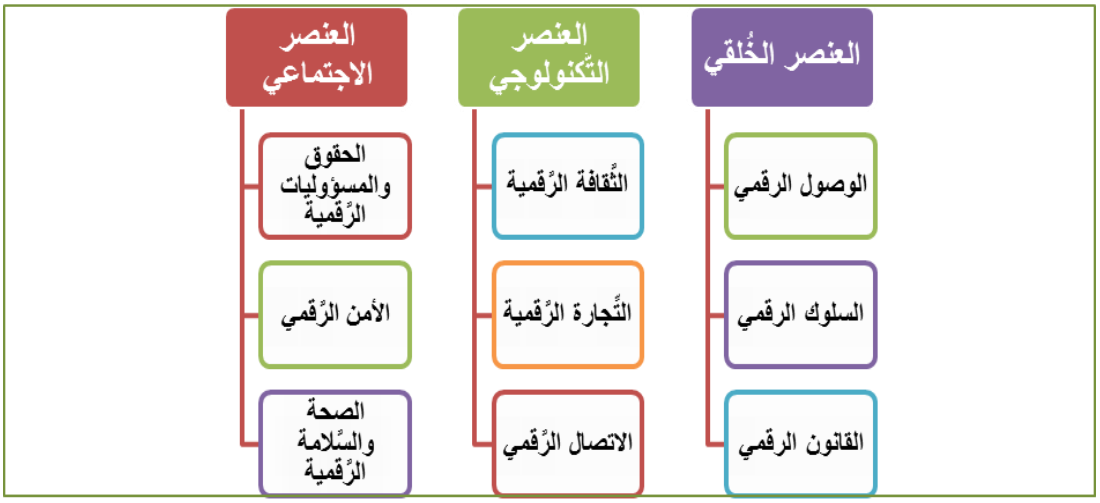

المصدر: من إعداد الباحثين 2022

المحور الثَّاني: مجتمع المعرفة: مفهومه، وخصائصه ومُتطلَّباته، وتداعياته على المواطنة الرَّقمية بالجامعات السُّعودية

لا يُعتبر مجتمع المعرفة أمراً جديداً في التاريخ البشري، حيث أشار حماد، والقطراوي (2016: 22) إلى أن كل مجتمع على مر التاريخ هو مجتمع للمعرفة، ويؤكد ذلك ما قدّمته الحضارات اليونانية، والكنعانية، والرُّومانية، والحضارة الإسلامية للعلم والمعرفة والثَّقافة والأدب والفنون التي امتدت فاعليتها حتى اليوم، حيث كان للعلم والمعرفة احترامهما في هذه الحضارات جميعاً، غير أن مجتمع المعرفة في العصر الحالي يَتميّز عن غيره؛ بأن المعرفة أصبحت هي المالكة ومصدر القوة لكل المجتمعات اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا وغيرها، ولقد اتضحت القدرة على إنتاج واستعمال المعرفة مِقياساً للتَّنمية والرَّفاهية المجتمعية، حيث اتضح الاختلاف في مَلامح البُنى المعرفية بين الماضي والحاضر، وظهر لمجتمع المعرفة المعاصر أهمية ومميزات وخصائص ومُتطلَّبات تختلف باختلاف المجتمعات، وقد جاء في التَّقرير العالمي لمنظّمة اليونسكو "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة" (2005: 23) ظهور مجتمع المعرفة وِفق المعنى الأخير تمّ أول مرة في عام 1969 من قبل درُكر (Drucker) الذَّي أكد أن المعرفة تُمثَّل مَصدراً حَاسماً في الاقتصاد، كما أن مجتمع المعرفة تزامنت ولادته مع ظهور مفاهيم، مثل: المجتمعات المتعلِّمة والتَّعليم مدى الحياة بين سنوات 1960م–1970م من القرن العشرين.

وإن التَّطوّر الفكري والتِّقني الذي يشهده العصر الحالي؛ نتيجة الانفجار المعرفي المتسارع التي تشهده جميع المجتمعات؛ حيث أصبح من الصَّعب على أفراد المجتمع استيعاب كل المعارف المتوافرة ودراستها واستثمارها، الأمر الذي يَتطلَّب تطوير تقنيات وأساليب تجميع وتخزين ومعالجة وتوظيف تلك المعارف بطريقةٍ رشيدة تجعل الأفراد في المجتمع قادرين على مواكبة التَّطور المعرفي والتَّحوّل نحو مجتمع المعرفة، وفيما يلي يتناول الباحثان، مفهوم مجتمع المعرفة، وخصائصه، وتداعياته على الجامعات السُّعودية، ومُتطلَّبات مجتمع المعرفة وتداعياته على تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعات السُّعودية.

1- مفهوم مجتمع المعرفة:

ظهرت العديد من التَّعاريف والمفاهيم التي تُعبّر عن المقصود بمفهوم مجتمع المعرفة، وليس ذلك ناتجاً عن عدم اتفاق على معناه؛ إنما لاختلاف الزَّاوية التي ينظر منها كل فريق؛ نظراً لكون المجتمع ذا صلة وثيقة بنواحي حياة الإنسان كافة، وله تأثير متشعب في أبعادها ومجالاتها، ويمكن تقسيم تلك التَّعريفات إلى ثلاث فئات رئيسة، هي:

تعريفات تُركّز على عمليات المعرفة، ومن أهم هذه التَّعريفات، تعريف تقرير التَّنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣) بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النَّشاط المجتمعي، وتعريف الفنتوخ (2014: 6) لمجتمع المعرفة بأنه كل مجتمع تُعدّ فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأول بدلاً عن رأس المال أو القوة العاملة. وهو يشير إلى المكانة التي يوليها أيّ مجتمع ما للمعلومات؛ حيث يتمّ استخدامها بعد إيجادها ونشرها لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم، ويُعرّفه التَّركماني (2011: 21) بأنه ذلك المجتمع الذي يتخذ المعرفة هَدفاً رئيساً في شتى مجالات حياته، ويُحسن استعمال المعرفة في تيسيّر أموره، وفي اتخاذ القرارات السَّليمة والرَّشيدة، وهو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلد فقط بل في أرجاء العالم كله، وجاء في تقرير وزارة التَّعليم العالي المصري (2015: 7) بأن مجتمع المعرفة هو ذلك النَّوع الذي تتسم فيه المجتمعات بكون المعرفة مُكوّناً رئيساً في أيّ نشاط إنساني فيه، ويعتمد فيه على المعلومات والمعارف في جميع أوجه النَّشاط الإنساني، سواء في المجال الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو

الثَّقافي، وفي نفس السِّياق أكد جوده (2007: 217) أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذَّي يتمّ فيه إبداع، وتوزيع، ونشر، واستخدام ومعالجة المعرفة والمعلومات، واشترط بول ديفيد ووراي (2002: 23) في مجتمع المعرفة مشاركة شريحةٌ كبيرة من المجتمع في إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها، ومن ثمَّ يحدث تداول لخلق مِساحة عامة أو شبه عامة، وهو مجتمع كذلك يتمّ فيه تفعيل تكاليف تصنيف ونشر المعرفة إلى الحد الأدنى، باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال. وبالرَّغم من تمحور هذه التَّعريفات حول عمليات المعرفة، وهي شرط أساسي لقيام مجتمع المعرفة إلا أنه لم يذكر الشرط الأساسية لقيام هذه العمليات وتفاعلها معا لإنتاج المعرفة، وكذلك لم يوضح الغاية من عمليات المعرفة ومردودها على المجتمع.

تعريفات تُركّز على عمليات المعرفة، وبعض الخصائص والشُّروط اللازمة لحدوثها، ومن تلك التَّعريفات تعريف الزِّبيدي (2008: 17) لمجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يُحسن استخدام المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السَّليمة، وهو مجتمع الثَّورة الرَّقمية بامتياز التي أسهمت في تكوين المجتمعات المتطوّرة وأصبحت المعرفة سمة ومِقياسًا لمعنى القوة والتَّفوّق وضاعفت من سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتَّراكم المعرفي وُصولاً إلى بناء مجتمع المعرفة الذي تُصبح فيه المعلومات وتداولها وتوظيفها في الحياة اليومية من أجل الارتقاء بالمجتمع، وتعريف زاهر (2007: 2) لمجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي تنحصر مشكلته الأساسية في مواجهة المعرفة المتفجّرة بإيقاعاتٍ متسارعة في المجالات العلمية والتِّقنية كافة، وبالتَّالي يُصبح تنظيم العلم والمعرفة إنتاجاً، ونَشراً، وتَعظيماً، وتَوظيفاً هو مهمة التَّعليم، مما يَتطلَّب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة، الذي يَشترط تَوفّر تنمية بشرية قادرة على القيام بعمليات المعرفة وتفعيلها، وعلى نفس الوِجهة يشير دينو ((Dinu,2012: 45) أن مجتمع المعرفة هو الذي يقوم على اكتساب وإنتاج وتوظيف المعرفة في عملية التَّنمية، وهو بالتَّالي مجتمع تتعدد فيه مناهل العلم والثَّقافة ويتمَّ التَّكامل فيه بين المؤسسات التَّعليمية وبين جهود التَّنمية، وبالرَّغم من وجاهة هذه التَّعريفات واشتراطها تَوفّر بعض الشُّروط والمتطلّبات لحدوث عمليات المعرفة، كذلك أكد نصار (2015: 37) في تعريفه لمجتمع المعرفة على منظور مجتمع التَّعلُّم الذي يُتيح لأفراده التَّربية الأساسية التي تُمكّنهم من مواصلة التَّعلُّم الذَّاتي

المستمر واستخدام نماذج تَعلُّم غير تقليدية قائمة على العمل وعلى معاودة اكتساب معارف ومهارات جديدة تَتطلّبها الاحتياجات المتغيّرة للقطاعات التَّكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. غير أنها لم توضح الغاية من توفير تلك الشُّروط وحدوث عمليات المعرفة، ومن ثمَّ مردودها وعائدها على المجتمع.

تعريفات تُركّز على عمليات المعرفة، ومُتطلَّبات حدوثها، والغاية منها، ومن تلك التَّعريفات تعريف حماد، والقطراوي (2016: 94) لمجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، ويُوفّر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التِّقنية الحديثة بشكلها الكامن وبيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص، بما يُساهم في تطوير إمكانيات الإنسان، وتعزيز التَّنمية والسَّعي نحو بناء حياة كريمة للجميع، وهو مجتمع يرتكز بشكلٍ أساسي على الإبداع الفكري والإنتاج المعرفي في صورة تتجاوز الحدود المكانية والزمانية التي اتسمت بهما المجتمعات الصِّناعية، وفي نفس السِّياق جاء تعريف السِّيسي، حجازي (2018) لمجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النَّشاط المجتمعي: كالاقتصاد، والمجتمع المدني، والسِّياسة والحياة الخاصة، ويُوفّر المتطلَّبات اللازمة لذلك؛ وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أيّ بغية تحقيق إقامة التَّنمية الإنسانية المستدامة، وهذا يتوافق مع ما جاء في التَّقرير العالمي لليونسكو "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة" (2005: 22) في وصف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي لديه القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر واستعمال المعرفة من أجل التَّنمية الإنسانية، ويُضيف التَّقرير أن مجتمعات المعرفة تَستند على الحريات الأساسية وبخاصة حرية التَّعبير وتسمح في رؤيتها بتطبيق أفضل لحقوق الإنسان العالمية، والاستقلالية والتَّعددية والانخراط والمشاركة، ومحاربة الفقر، وأن المعرفة أداة لإشباع الحاجات الاقتصادية ومُكوّن أساسي للتَّنمية الشَّاملة.

ومن خلال ما سبق يُمكن تعريف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي تَشترك مؤسساته وأفراده في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءةٍ في جميع مجالات النَّشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسِّياسة والحياة الخاصة، ويُوفّر المتطلّبات اللازمة لذلك من حرية التَّعبير وتسمح في رؤيتها بتطبيق أفضل لحقوق الإنسان العالمية، والاستقلالية والتَّعددية

والانخراط والمشاركة، وتنمية بشرية قادرة على القيام بعمليات المعرفة وتفعيلها؛ وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أيّ بغية تحقيق إقامة التَّنمية الإنسانية المستدامة.

2- **خصائص وسمات مجتمع المعرفة:**

يتصف مجتمع المعرفة بعدد من الخصائص والسِّمات، ويمكن استخلاص أهم تلك الخصائص كما أوردتها بعض الأدبيات فيما يلي:

أ- **تعقُّد المعرفة وتعدُّد تخصصاتها:**

أشار نصار (2014: 108) إلى أن مجتمعات المعرفة اتسمت بكثرة المعرفة وكثافتها وأنها على درجة عالية من التَّخصص وظهرت التَّخصصات البينية الجديدة، وزيادة الاهتمام برأس المال الفكري المتمثّل في رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي والمتمثّل في الملكية الفكرية والمنهجيات والبرامج والوثائق والمستندات وغيرها من النَّواتج المعرفية، وظهرت علوم حديثة واكتشافات علمية غاية في التَّطوّر، وأن أفراد مجتمع المعرفة لابد من تأهيلهم وتعليمهم تعليماً عال المستوى، وتَتطلّب أعمالهم معارف تخصصية دقيقة، ومهارات عالية.

ب- **زيادة الاستخدام المكثّف لتقنيات الاتصالات والمعلومات:**

ذكر النِّبلاوي (2007: 160) إلى أن من أبرز سمات وخصائص مجتمع المعرفة التَّقدّم الذي حدث في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات، حيث ما يحدث في بقعة ما في العالم يُؤثّر على بقية العالم حيث الفضاء المفتوح، وقد أسهمت التَّطوّرات العلمية والتِّقنية في إيجاد أشكال الاتصالات والتَّواصل الحديثة، وهذا التَّطوّر أسهم في إحداث تَغيّرات في المجتمع وأصبح مُميز لمجتمع المعرفة. كما ذكر علي (2013: 48) أن مجتمع المعرفة ليس صنعة العقل البشري دون سواه بل يشاركه في صنعه عقلان آخران هما "العقل الآلي" وهو وليد الذَّكاء الاصطناعي، و"العقل الجمعي" وهو وليد التَّواصل الشَّبكي، وبالتالي كما يرى عبد الهادي (2007: 85) حدث تَحوّل في مجتمع المعرفة من العمل المادي الحقيقي إلى العمل الافتراضي؛ حيث تتلاشى الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي بمجتمع المعرفة، فهو مجتمع تخيّلي يرتبط بطريق المعلومات فائقة السُّرعة، حيث تأخذ التَّفاعلات المعرفية والمعلوماتية والاجتماعية والسُّلوكية أنماطاً مختلفة تماماً عما اعتدنا عليه.

ويرى علي وحجازي (2005: 2014) أن علاقة تكنولوجيا المعلومات بالعلم والمعرفة تَرتقي إلى ما فوق ذلك بمساهمة تكنولوجيا المعلومات في صِناعة العلم ذاته بصورةٍ مباشرة، وذلك من خلال توليد المعرفة آليًا، عن طريق ما يُعرف بأسلوب التَّنقيب في مناجم البيانات؛ حيث تَستخلص المعرفة من جوف البيانات الخام باستخدام التِّقنية، وبالتَّالي ستَصنع الِّتقنية أَجناساً جديدة تماماً من العلم. وذلك يؤكد أهمية الدَّور الذي تلعبه مخرجات المواطنة الرَّقمية في تكوين مجتمع المعرفة.

ت- تشكيل مُنظَّمات التَّعلُّم:

ذُكر في تقرير وزارة التَّعليم (وزارة التَّربية والتَّعليم سَابقاً 2011: 7) بأنها منُظّمات مُتخصصة ينتمي إليها عمّال المعرفة ومنُظّمة التَّعلُّم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتعاملون مع بعضهم مع العالم المحيط، ويعملون كفريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها، وفيها يُتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها. وطِبقًا لذلك عدّ أشرف (2008: 93-94) مجتمعات المعرفة، مجتمعات تَعلُّم؛ وأفرادها يتصفون بالقدرة والدَّافعية للتَّعلُّم المستمر والانفتاح على الآخرين، وينتشر التَّعلُّم خارج مؤسسات التَّربية بكل مناحي المجتمعات المختلفة، وأصبح من الواجب تقوية البُعد التَّربوي كمُعلِّم لأيّ تنظيم مجتمع سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو تجارياً أو غيره. وبالتَّالي انتشر مفهوم التَّعليم بالعمل والتَّعلُّم مدى الحياة للجميع.

ث- تزايد الطَّلب على عمّال المعرفة:

يرى نجم (2004: 438) بأن عمّال المعرفة (knowledge workers) هم الذين أُطلق عليهم العمال ذوو الياقات الذَّهبية؛ وذلك لما يتمتعون به من قدرات عَلمية مُتميزة مع خبرات ومهارات ضرورية، وهم أفراد يَتطلَّب إعدادهم قَدراً كبيراً من التَّعليم عال المستوى، كما تتطلّب طبيعة أعمالهم مَعارف تَخصصية، ومهارات عملية وتطبيقية، فعمّال المعرفة هم الأفراد الذين يعملون مع المعلومات ويقومون بتطويرها ويَستخدمون المعرفة في مكان العمل بشكلٍ شبه مستمر. فمجتمع المعرفة المعاصر في طريقه إلى استبدال المواطنة التَّقليدية بالمواطنة الرَّقمية وسيَتزايد عدد من يعملون في مجتمع المعرفة بشكلٍ كبير، حيث لابد أن يتصفوا بكثافة المعرفة وعلى درجة عالية من التَّخصص وإتقان المهارات العليا القائمة على العلم والتَّكنولوجيا.

ويُشير ستين وتيتو (Steyn, P.D. & Tioit, 2009: 2) أن عمّال المعرفة هم مجموعة من الأفراد الذين يهتمون بعملهم وينشغلون دائماً بمستقبل هذا العمل، ويسعون باستمرار لتطوير ممارساتهم وتعديلها من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف مؤسساتهم. ومن هنا أصبح مجتمع المعرفة في حاجةٍ ماسة إلى عمّال المعرفة الذين تقوم على أكتافهم عملية بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في تطويره، والإضافة إليه بشكلٍ مستمر.

ج- إنتاج المعرفة واستخدامها:

يَتميّز مجتمع المعرفة كما أشار إليه حيدر (2004: 6) بأنه مجتمع منتج للمعرفة ويقوم باستخدامها وتطبيقها لتنمية المجتمع، وتُوفّر المؤسسات في مجتمع المعرفة للعاملين بها الفُرص المناسبة لدراسة المشكلات والتَّحديات التي تُواجههم، ثم تُوفّر لهم الفُرص لتوظيف البحث، وتعمل على تطوير إدارات البحوث لها. حيث يُمثّل كلاً من التَّعليم والبحث العلمي روافد أساسية في تشكيل وإنماء مجتمع المعرفة، وهذا ما تُشير إليه دراسة (نصار: 2015) بأن مجتمع المعرفة يَستخدم نتائج البحث العلمي والمعرفة في تنمية المجتمع وتطويره من جميع النواحي.

ح- تنمية التَّفكير النَّقدي والابتكاري:

أشار أنتوني جدنجر (2005: 109-110) أن مجتمع المعرفة صار مُجتمعاً يقوم على تنمية النَّظرة النَّقدية والابتكارية وإعادة النَّظر في ثقافة الإنتاج من خلال تطبيق الاكتشافات العلمية واستخدامها لتحسينها، وقد فاق إنتاج المعرفة أيّ إنتاج آخر، حيث تجاوزت مُعدّلات الإنتاج النَّاجمة عن الابتكارات الجديدة في مجال المعرفة كل مُعدَّلات الإنتاج الاقتصادية السَّابقة.

ويُضيف بولد ودومينيك (2002: 18) بأنه قد ازدادت الحاجة إلى قوة الابتكار والتَّجديد مع اقتراب الإبداع؛ ليُصبح كونه الوسيلة الوحيدة للبقاء والرَّخاء في الاقتصاديات الأكثر تنافساً وعالمية. وبالتَّالي أصبحت كل النُّظم التَّعليمية مُطالبة بأن تعمل على تنمية التَّفكير النَّقدي والابتكاري والإبداعي لدى طلابها من أجل الإسهام في بناء مجتمع المعرفة.

خ- سيادة الطَّابع الدِّولي والمنافسة الاقتصادية:

يرى زاركوفيك (Zarkovic, N.et. al., 2014: 211) أن مجتمع المعرفة مجتمعاً دولياً

ذا صلات وثيقة من خلال تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، وأصبح التَّنافس الاقتصادي كبيراً بين الدِّول؛ وذلك بسبب التَّركيز على التَّطوير والابتكار في الاقتصاد المبني على المعرفة من خلال توظيف نتائج البحث العلمي في تنمية المشروعات الاقتصادية، وأشار نصار (2005: 82) إلى أن أهم ما يُميّز الاقتصاد في مجتمع المعرفة المخاطرة والتَّنافس وحق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى خَلق الوظيفة والسُّرعة والتَّغيير، ومن هذا جاءت المنافسة الدَّولية بين الدَّول المختلفة حول السِّيادة العلمية والتَّفوق العلمي، وكذلك التَّنافس الاقتصادي المبني على الابتكار والإبداع العلمي بتلك الدِّول، وذلك يَزيد من أهمية دور التَّعليم ومؤسساته في مجتمع المعرفة في الوقت الرَّاهن.

3-مُتطلَّبات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعات السُعودية.

ثَمَّة مُتطلَّبات لمجتمع المعرفة ينبغي تَوافرها في التَّعليم الجامعي؛ حتى يمكنه أداء أدواره نحو تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعات، تَتضمّن جميع عناصر النَّظام فيه من قيادات تعليمية واعية، وأعضاء هيئة تدريس مُتمكنين من مهاراتهم وقدراتهم، ومناهج تعليمية مُتطوِّرة في خبراتها وأنشطتها، وبنية تحتية رقمية فائقة التَّميّز، تتضافر معًا لبناء مجتمع تعليمي يُشجّع على الإبداع والابتكار من خلال التَّدريس، وإنتاج معرفة مُتطوِّرة، ومُتجددة من خلال البحث العلمي، يَتمّ توظيفها في تأسيس اقتصاد مجتمعي قائم على المعرفة؛ يَتعلَّم فيه أعضاؤه ويعملون، ويُفكّرون ويَتقدّمون في جميع مجالات الحياة اعتمادًا على التِّقنيات الرَّقمية لتحقيق التَّنمية المجتمعية المستدامة (السِّيسي، الزَّهراني، 2018)، والتَّنمية البشرية المتكاملة بصورةٍ تقليدية ورقمية، ومن ثمَّ تنمية المواطنة الرَّقمية لدى الطُّلاب باعتبارها من أهم جوانب الشَّخصية الإنسانية في ظل العصر الرَّقمي.

وبناءً عليه، فإن ثمة مُتطلَّبات لمجتمع المعرفة يستلزم توافرها بالتَّعليم الجامعي السُّعودي لأداء أدواره في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابه، ونَظرًا لتعدد مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، وتَنوّعها فسوف يعرض الباحثان، لأهم تلك المتطلّبات التي يمكن أن تُسهم في تنمية المواطنة

الرَّقمية، انطلاقًا من كونها أحد أهم أهداف الدِّراسة الرَّاهنة بل ربما هدفها الرَّئيس، بالإضافة إلى انعكاساتها على أدوار الجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها.

أ- تَبنّي فلسفة تربوية مُتجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة:

يَتطلَّب مجتمع المعرفة ضرورة تَبني الجامعات فلسفة تربوية واضحة المعالم مستمدة من فلسفة المجتمع ومتواكبة مع التَّحديات المعاصرة، تكون قادرة على تحديد غايات التَّربية وأهدافها، ومن غايات وأهداف الجامعات السُّعودية، تؤمن إيماناً عميقاً بضرورة صياغة مفهوم مُتكامل للإنسان الذي نبتغيه، ولأهداف إعداده وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والإقليمي والعالمي، والتَّكيف مع مختلف التَّداعيات المتجددة لعصر سريع التَّحوّل والتَّغيّر؛ بسبب التَّطوّر الهائل في التَّكنولوجيا الرَّقمية والعلمية (جيدوري، 2009)، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت مؤسساتنا التَّعليمية قادرة في الوقت الرَّاهن على إعداد الإنسان للمستقبل، بتعليمه كيف يتعلَّم، وكيف يبقى مُتعلِّما، وراغبًا في التَّعلُّم، وشغوفًا به ومُندمجًا فيه، وقادرًا على تَعلُّم كيف يتعلَّم (السُّنبل، 2004).

ومن ثمَّ فإنه يتعيَّن على منظومة التَّعليم الجامعي بالمملكة العربية السُّعودية الاستجابة السَّريعة للتَّغيُّرات الفائقة الذي تحدث في مجتمع المعرفة ككل، ومن خلال كل عنصر وبُعد من أبعاده: أهدافه، أو برامج التَّعليمية، أو هياكله أو أعضاء هيئة التَّدريس، أو تقنيات التَّعليم أو مناهجه وطرق التَّعليم واستراتيجيات التَّقويم أو خصائص المتعلِّمين، وغيرها من العمليات التي تحتاج تجديداً أو إبداعًا (السِّيسي، حجازي، 2018)، ويرى جوهر (2008: 78) أن معظم الدُّول النَّامية ينقصها عدم وجود فلسفة تعليمية محددة – وبخاصة فيما يتعلَّق بمجتمع المعرفة – توجّه النِّظام التَّعليمي قائمة على أساس من القيم والمعتقدات والتَّوجّهات المجتمعية التي ينبغي أن تقود حركة التَّعليم، وحتى يمكن للجامعة تحقيق مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، ومن ثمَّ الوفاء بمتطلّبات تنمية المواطنة الرَّقمية لطلابها، ومن ثمَّ فإنه ينبغي – وفق ما يرى السِّيسي، وحجازي (2018: 192-193)-، تضمين رؤية المؤسسة الجامعية، ومن ثمَّ رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، أداء دورها نحو تحقيق مجتمع المعرفة والوفاء بشروطه ومُقتضياته، وتفعيل دور الجامعة كمركز تَعلَّم يُسهم بقوة في نشر المعرفة ليس لأفراد المؤسسة الجامعية وكفى، بل وأفراد المجتمع جميعًا، فالجامعة مطالبة الآن أن تكون مركز إشعاع مَعرفي يُقدم لجميع أفراد المجتمع

خدمات نوعية مُتنوّعة، وأن تجعل برامجها التَّعليمية مَرنة لتُلبّي الاحتياجات المتغيّرة للمُتعلِّمين، التي تَقتضيها خصائص مجتمع المعرفة، كما يتطلّب تضمين رؤية المؤسسة الجامعية، ومن ثمَّ رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، أهدافا تتمثّل في تقديمها معرفة عامة لمنسوبيها خاصة طلابها، ثمَّ تقديم معرفة تخصصية، ومهارات رقمية عالية المستوى تُساعدهم على الالتحاق مستقبلًا بمهنة أو وظيفة معينة من المهن التي أفرزها مجتمع المعرفة.

وفي حالة تبنّي الجامعة فلسفة تربوية تتواكب مع مجتمع المعرفة، فمن المتوقّع أن تُسهم في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها سواء البُعد الخُلقي أو السُلوكي، أو التَّكنولوجي أو الاجتماعي، وما لم تُوفّر الأنظمة الجامعية الوصول الرَّقمي (الإتاحة الرَّقمية) المناسبة التي تُمكّن منسوبيها من المشاركة في المجتمع الرَّقمي داخلها وفي المجتمع الإلكتروني الخارجي، وتوفير المعايير الخُلقية اللازمة؛ فإن تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها سيكون محل شك كبير، حيث يذكر المصري وشعث (2017: 183) أنه يجب تكافؤ الفرص للجميع في استخدام التَّكنولوجيا وأيّ إقصاء يجعل من الصَّعب تجديد الفكر التَّربوي الجامعي، وتنمية المهارات الرَّقمية من خلال توفير وتوسيع الوصول الرَّقمي أمام جميع الأفراد، خاصة في ظل المجتمعات العالمية التي بات أفرادها يَستخدمون أدوات الوصول الرَّقمي بزيادةٍ مستمرة وبتمكّن عال القدرة والمهارة، مستهدفةً تكوين المواطن الرَّقمي كهدف رئيس لها.

ب- **تأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل:**

يترتب على تبنّي فلسفة تربوية مُتجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة، وضرورة تأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل يتصف بالقدرة والمرونة في تغيير وتطوير هياكل عمليات التَّعليم والتَّعلُّم، ويستجيب للحاجات المتجددة للمُتعلَّمين، وتطوير بنيته ومناهجه وطرق تدريسها واستراتيجيات تقويمها، ومنوعًا للتَّعليم وتشعيبه لتيسيّر انتقال الطُّلاب بين التَّخصصات والفروع المختلفة، وانفتاح التَّعليم المدرسي على الطُّلاب في مختلف الأعمار والفئات، والقضاء على الحواجز بين التَّعليم غير المدرسي والتَّعليم المدرسي، وتحقيق التَّكامل بينهما وتنويع الدِّراسة في شتى مراحل التَّعليم تِبعاً لحاجات وقدرات المتعلِّمين المتباينة؛ حتى يتمكّن التَّعليم من مواجهة التَّغيّرات والتَّحديات العالمية المفاجئة (عبد الدايم، 2000)، التي تقتحم المجتمعات رغبة أو قسراً، بفعل

مُتغيّرات عديدة تأتي التِّقنيات فائقة القدرة في مُقدمتها، التي تمخض عنها تدفقات هائلة ليس لها نظير من المخترعات الذَّكية في عالم افتراضي، مثل: الحاسبات الذَّكية، والرُّوبوتات المذهلة، وأجهزة تحديد المواقع، وبراجمه، والسَّيارات ذاتية القيادة والطَّائرات المسيرة بدون طيار، وبرجميات التَّرجمة، وإنترنيت الأشياء، والنَّانو تكنولوجي، والطَّابعات ثلاثية الأبعاد، والطِّباعة الرَّقمية بالحاسبات الذَّكية، والفضاء السِّيرباني والتَّكنولوجيا الحيوية، والمحاماة البرمجية، والمكتبات الرَّقمية، ووسائل التَّواصل الاجتماعي الرَّقمي، والمحاكاة الافتراضية في كل الأشياء، والسَّفر الافتراضي في دائرة الزَّمان (وطفة، 2020، 14)، وهذا يَتطلّب مستويات متزايدة من القدرات والمهارات البشرية سواء علماء أو تقنيين أو مخترعين أو مُطوِّرين (الدَّهشان، 2019)، ويَقتضي هذا النَّموذج كذلك، أن تُصبح المؤسسات التَّربوية بصفةٍ عامة والجامعات بصفةٍ خاصة قائمة على المعرفة، فتتحوّل في جميع تَوجّهاتها وعملياتها وأنشطتها إلى مُنظَّمات لإنتاج المعرفة، تُركز بصفة رئيسة على تطوير القدرات وتنمية المهارات، ومنها: مهارات التَّفكير التَّحليلي، ومهارات العمل والحياة (Zhang et al, 2011, 263)، ومهارات استخدام التِّقنيات الرَّقمية، وتَشارك المعلومات، والتَّعلُّم الذَّاتي، ومهارات التَّوافق مع الصِّناعات الجديدة (Dwiyanti, Ana, Widianingsih, 2018))، ومهارات حل المشكلات والإبداع، والتَّفكير النَّاقد، ومهارات إدارة الأفراد، والتَّنسيق مع الآخرين، والذَّكاء العاطفي ومهارات صُنع القرار، والتَّفاوض عند الاقتضاء و المرونة المعرفية (Kemp,2018)،وتأسيسًا على ما سبق ينبغي – من وجهة نظر الباحثين – تطوير النُّظم التَّعليمية بصفةٍ عامة والجامعات بصفةٍ خاصة، طِبقًا للمُستحدثات التِّقنية والعلمية؛ لتحقيق تلك المستويات البشرية، وتلبيتها الحاجات المجتمعية، وِفق نظام تعليمي قائم على الإبداع والابتكار، ينطلق من مشكلات الواقع إلى مواجهة تحديات المستقبل، من خلال تعليم أكثر تَخصيصًا واقعيًا وافتراضيًا ورقميًا، ذكيًا، وفائقًا، قائم على المهارات المتقدمة، كالذَّكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء والتَّرتيب المحمول والبيانات والمعلومات الضخمة والحوسبة السَّحابية، والواقع المعزّز، والواقع الافتراضي، والشَّبكات عبر الإنترنت (Shahroom, Hussin,2018,315)، شريطة أن تحافظ تلك النُظم على ثوابت الدِّين الإسلامي ومبادئه مع الاعتزاز بالتُّراث المعرفي الإسلامي، والنُّهوض باللغة العربية،، والانفتاح في الآن نفسه على

الثَّقافات الإنسانية الأخرى (السَّيد، 2016).

إن تأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل– من وِجهة نَظر الباحثين– وفق هذا الطَّرح يجمع بين تحديات العصر العلمية والرَّقمية، ويُراعي قيم ومبادئ المجتمع الإسلامي من شأنه أن يُنمّي المواطنة الرَّقمية بأبعادها المختلفة لدى طلاب الجامعة؛ حيث يُمكنهم من الوصول الرَّقمي اليسيّر المتكافئ والسُّلوك الرَّقمي السَّليم ويُمكنّه من الاتصال الرَّقمي والتِّجارة الرَّقمية الآمنة والقانون الرَّقمي، ويُكسبه الثَّقافة الرَّقمية التي تَتضمّن حقوقه ومسؤولياته الرَّقمية، ويُحقق له الأمن الرَّقمي، والصَّحة والسَّلامة الرَّقمية (الجزار، 2014: 409)، (بن شمس، 2017: 64)، (الملاح 2017: 75–76)، ولكي تُؤثّر المؤسسات الجامعية على المواطنة الرَّقمية لطلابها تأثيرًا إيجابيًا، ينبغي أن تُركّز تلك المؤسسات على أصول المواطنة التَّاريخية وجعلها تتصل بالمبادئ الوطنية والإسلامية،، وتُبرز الحقوق، والواجبات والمسؤوليات الأصيلة للمواطن في توازن وثبات وإتاحة الفرص المتكافئة لممارستها رقميًا، بما يُسهم في تشكيل شخصية المواطن الرَّقمي ويمنحها خصائص تُميّزها عن غيرها من الشَّخصيات المناظرة (درويش، 2009)، وفي المقابل فإن غياب نموذج تربوي إسلامي يؤصل للتَّربية الرَّقمية للطَّالب الجامعي ويُحققها، له مخاطر عديدة، يمكن أن يَتعرَّض لها طلاب الجامعة مُستقبلًا في مجال العمل والحياة، نتيجة تواصلهم مع مواطنين رقميين مجهولين، أو عدم قدرتهم على ممارسة مسؤولياتهم الرَّقمية بصورةٍ صحيحة، والتَّمتع بحقوقهم الرَّقمية دون تجاوز أو نقصان خاصة في ظل انتشار الأجهزة الرَّقمية، والهواتف الذَّكية وإتاحتها في كل زمانٍ ومكان، وزيادة مُعدَّل استخدامهم لها، واستحالة مراقبة كل ما يشاهدونه على مواقع التَّواصل الاجتماعي وقواعد وشبكات المعلومات، ومن يتصلون بهم من أشخاص ذوي انتماءات وعقائد واتجاهات متباينة (أبو حجر، 2019).

ج– توفير بيئة تمكينية:

تُعدّ البيئة التَّمكينية من أهم مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، لأنه بغير تَوفّر بيئة مواتية تُمكّن أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، التي تُشكّل جوهر المواطنة، يَضعف كثيرًا من إمكانية تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة، وتَضمّ البيئة التَّمكينية من وجهة نظر

الباحثين ثلاثة أنماط رئيسة، هي: بيئة التَّمكين النَّفسي، بيئة التَّمكين الاجتماعي، بيئة التَّمكين التِّقني.

أما بالنسبة لبيئة التَّمكين النَّفسي فإنها تتمركّز حول الفرد وتتمحوّر حول خمسة عناصر رئيسة، هي: التَّوافق بين مُعتقدات الفرد وسلوكياته، وبين احتياجات ومُتطلَّبات أداء الواجبات والمسؤوليات المنوطة به والتَّمتع بحقوقه، والكفاءة الذَّاتية: وتعني قدرة الفرد على ممارسة حقوقه وأداء واجباته ومسؤولياته بمهارة وإتقان، والاستقلالية وتُشير إلى الأساليب المستخدمة لتغيير الأنشطة والممارسات المرتبطة بواجبات الفرد ومسؤولياته وحقوقه وترتيبها وِفق أولويات أهميتها، واستخدام معايير موضوعة للحكم على الأداء، ودرجة التّأثير يمكن للفرد من خلالها التَّأثير استراتيجياً في الأداء والنَّتائج في المحيط الذي ينتمي إليه، ويرتبط ببيئة التَّمكين النَّفسي كذلك الحرية الأكاديمية لأعضاء المجتمع الأكاديمي، التي تنبثق من حرية الرَّأي، وتُعدّ رُكنًا أساسيًا لأيّ مجتمع يرغب في تحقيق مجتمع المعرفة، ومن أهم مُتطلَّباته (تقرير التَّنمية البشرية، 2003).

وأما بالنسبة لبيئة التَّمكين الاجتماعي فإنها تُركّز بصفة رئيسة على المنظّمة ككل، ويُقصد بها إتاحة الفرصة لجميع أفراد المنظّمة أو المجتمع الأكبر؛ للحصول على المعارف والمعلومات، ليتمّ إثراء معلوماتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم لتحقيق التَّنمية المهنية، وحفزّهم على المشاركة في اتخاذ القرارات، وإشعارهم بالثَّقة والاستقلالية والمسؤولية، ويُعدّ ذلك ضرورة حتمية في ظل مجتمع المعرفة (أبو عليوة، 2015).

وأما بالنسبة لبيئة التَّمكين التِّقني التي تَعني ضرورة توفير الوصول الرَّقمي لجميع الطلاب داخل الجامعات السُّعودية بصورةٍ متكافئة، حيث يَعتبر الوصول التِّقني حق لجميع الطَّلاب، ومُكوّن أساسي من مُكوِّنات العملية التعليمية، وهذا معناه أنه يجب توفير إمكانية وصول جميع طلاب الجامعة إلى التَّقنية الرَّقمية، وهذا يوجب على الإدارة الجامعية توفير جميع الإمكانات التِّقنية، بصورةٍ مُتكافئة لكل الطُّلاب بلا استثناء (أبو حجر، 2019)، حيث تُعدّ تقنية المعلومات والاتصال من أبرز مُتطلَّبات ومُقتضيات مجتمع المعرفة، وتلعب الدور المحوري في تشكيل مجتمع المعرفة، من خلال إتاحة المعلومات والبيانات، وإمكانية تخزينها رقميًا ونشرها، وتقاسمها

مع الآخرين، كما أتاحت فرص تبادل محتويات التَّعلُّم بين المتعلِّمين رَقمياً، وأمكن عن طريقها ظهور لاعبين جدد في تيسير البحث العلمي وعمليات التَّعليم والتَّعلُّم، مثل: جوجل والباحث العليم، وياهو، وسكايبي؛ مما أسهم بصورة قوية في تشكيل بيئات تَعلَّم جديدة ساهمت بقوة في بناء مجتمع المعرفة (السِّيسي، وحجازي، 32،2018)، وبناءً على ذلك ظهرت صيغ جديدة للتَّعليم والتَّعلُّم: كالتعليم عن بُعد والتَّعلُّم الافتراضي، وغيرها من الصِّيغ التي تعتمد على المستحدثات في تقنيات الاتصالات والمعلومات، ونتج عنها كذلك سهولة توصيل الخدمة التَّعليمية، والحصول على المعرفة بيسّر، وسهولة، كما أثرت تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة والمتطوّرة بصورةٍ كبيرة على بيئة التَّعلُّم (أبو عليوة، 2015).

وفضلًا عن ذلك فقد ساهم ذلك في اتساع دائرة المنافسة بين الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في تقديم الأجود من الخدمات التَّعليمية الأسرع تَحققًا والأقل كلفة، وساهمت بصورةٍ كبيرة في كثير من المشكلات داخل البيئات التَّعليمية بالجامعات وغيرها (قاسم، شحاته، 51،2014)، ومن ثمَّ فإنه لا غنى لمجتمع المعرفة بأفراده ومؤسساته عن توفر بيئة تمكينية تقنية أو تكنولوجية؛ بغية إنتاج المعرفة وتنظيمها وتطويرها، وتقاسمها، وتطبيقها لخدمة المجتمع، انطلاقًا من كونها من الأُسس والدَّعائم المهمة، التي لا يُمكن بدونها إقامة مجتمع للمعرفة بشكلٍ كامل (السيسي، وحجازي، 2018: 32).

ويتصوّر الباحثان أن تَوفّر عملية الوصول الرَّقمي لا يمكن أن يتحقّق بمجرد توفير الجامعة شبكات الإنترنت والأجهزة الحاسوبية والرَّقمية وتوفير المعامل اللازمة للماسة التِّقنية، دون أن تضع الجامعة استراتيجيات وخطط لتنمية مهارات الطُّلاب لاستخدام تلك الوسائل التِّقنية على اختلاف أنواعها، ويرتبط بتوفير البيئة التَّمكينية على اختلاف أنماطها، كذلك توفير قوانين وتشريعات والأخلاق اللازمة لحماية ممارسة أفراد المؤسسة الجامعية لحقوقهم وأداء واجباتهم بصورةٍ رقمية، ودعم المؤسسات الرَّاعية والحاضنة لها، وراعية الإبداع والابتكار، وضمان توفر الدَّعم والمتطلَّبات المادية اللازمة الأخرى (الشَّمري، 2018: 58)

هذا ويُعدّ توفير البيئة التَّمكينية في الجامعات السُّعودية ضمان لتكافؤ الفُرص أمام جميع الطُّلاب نقطة انطلاقهم نحو ممارسة المواطنة الرَّقمية بجميع أبعادها، فمن خلال توفير الحقوق

الرَّقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني، في إطار قانوني وخُلقي، كما أن الإقصاء الإلكتروني والرَّقمي للطُّلاب يجعل من العسير تحقيق أبعاد المواطنة الرَّقمية فيهم وتنمية أبعادها لديهم، حيث أن المجتمع يستخدم هذه الأدوات التَّكنولوجية بزيادة مُستمرة، وينبغي أن يكون هدف المؤسسة التَّربوية هو العمل على توفير وتوسيع الوصول التَّكنولوجي أمام جميع الطُّلاب (الجزار، 2014)، وبالإضافة لما سبق فإن توفير بيئة تمكينيه للطُّلاب داخل الجامعات يُسهم في إشراكهم في اتخاذ القرارات بطرقٍ علمية مَبنية على استعمال المعرفة، وتوسيع نِطاق الحرية، وسيادة حرية تبادل المعلومات وإبداء الرَّأي في مختلف قضايا ومشكلات المجتمع، وسيادة حرية تبادل المعلومات والمعارف، وتوفير المناخ السِّياسي القائم على الدِّيمقراطية والعدالة والمساواة وإشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار والمشاركة السِّياسية الفعّالة، ويُوفّر مُناخاً سِياسياً قائما على الدِّيمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة السِّياسية الفعالة (أبو الشيخ، 2014: 772-773).

د- **نشر ثقافة التَّنمية المهنية:**

يتطلّب تطوير المؤسسات التَّعليمية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة في مجتمع المعرفة، الاهتمام بالتَّنمية المهنية لأعضاء هيئة التَّدريس والأفراد العاملين بها، لأنها تُسهم في تحسين أدائهم، وممارستهم لعملهم بمهنية عالية، الأمر الذي يجعل المؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها تسعى جاهدة لتنمية العاملين بها مِهنياً، حتى يصبحوا قادرين على أدائهم مهامهم بمستوى عالٍ من جودة الأداء، ولكي يكونوا قادرين على مواكبة التَّغيرات التَّكنولوجية في العمل والحياة، واستيعاب الانفجار المعرفي، وحُسن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وتطويعها في عمليات التَّعليم والتَّعلُّم (السِّيسي؛ والزَّهراني، 2018: 275)،وفي هذا يذكر عطيه (2013: 128) أنه ينبغي على الجامعات السُّعودية أن تحرص على غرس ثقافة التَّنمية المهنية لدى جميع العاملين به خاصة أعضاء هيئة التَّدريس؛ وذلك بسبب التَّطوَّر والانفجار المعرفي المستمر حتى يمكنه مواكبة مُتطلَّبات مجتمع المعرفة بحيث يستطيع أعضاء هيئة التدريس وبقية العاملين استخدام التَّكنولوجيا الحديثة في العمل والحياة ويستوعبون الانفجار المعرفي، ويُحسنون توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطويعها في عمليات التَّعليم والتَّعلُّم، والبحث العلمي وفَهم

حركة المجتمع والمشاركة الإيجابية في أنشطته تَصحيحاً وإسهاماً وإبداعاً، وفضلًا عن ذلك فإن ثمة عمليات في مجتمع المعرفة ينبغي على أعضاء هيئة التَّدريس والعاملين إتقانها والتَّمكّن من مهاراتها، كإنتاج المعرفة وتخزينها واستدعائها، ومشاركتها وتوظيفها في خدمة المجتمع، وهذه تَتطلّب مهارات خاصة بها، لا يستطيع أعضاء هيئة التَّدريس والعاملين اكتسابها وتنميتها من تلقاء أنفسهم، ومن ثمَّ ينبغي على الجامعات دعم أعضاء هيئة التَّدريس والعاملين على مواجهة تحديات العصر والتَّعامل مع تداعياته، والتَّكيّف مع المتطلَّبات الجديدة اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الأداء (محمد، 2017: 415)، خاصة مع ظهور الجامعة الافتراضية، وما تَقتضيه من مُقررات إلكترونية، وطرق تدريس إلكترونية، واستراتيجيات تقويم إلكترونية، ومكتبة رقمية، وكيفية التَّعامل مع البيئات الإلكترونية (غروشيا وميللر، 2007: 307–308)، خاصة وأن هذه جميعها مدخل رئيس لتنمية المواطنة الرَّقمية.

وتتزايد أهمية التَّنمية المهنية لأعضاء هيئة التَّدريس في ظل أدوارهم الجديدة لتنمية المواطنة الرَّقمية لطلابهم، مثل:

دوره في تصميم مناهج دراسية تتوافق مع تطوّرات العصر الرَّقمي، تتضمّن شرحًا مُفصلًا لمفاهيم المواطنة الرَّقمية وأبعادها والحقوق والواجبات الرَّقمية وكيفية ممارستها، وكيفية تنمية قيم احترام الرَّأي، والرَّأي الأخر لدى الطُّلاب داخل العالم الافتراضي؛ مما ينعكس على سلوكياتهم داخل هذا العالم الافتراضي وخارجه، ومما يزيد من قدرتهم على مواجهة مخاطر استخدامهم للعوالم والمواقع الافتراضية، وكذلك دورهم في مساعدة الطَّلبة على إعمال العقل وتنمية التفكير العلمي من خلال مناهج دراسية تُساعد طلابهم على تحقيق الثَّقة في النَّفس وتنمية مهارات القيادة؛ بهدف تكوين مواطن رقمي وكفاءات رقمية تتواكب، والتَّحديات المستقبلية، ودورهم في تصميم أنشطة وبرامج طلابية تثقيفية لتوعيتهم بمفاهيم وأبعاد المواطنة الرَّقمية وأخلاقياتها بين الطلبة في أثناء التَّعاملات عبر المجتمع الافتراضي الرَّقمي، ودورهم في تبنّي مفاهيم المواطنة الرَّقمية وأبعادها من خلال الأنشطة الطُّلابية، ودورهم في تشجيع الطَّلبة على المشاركة في النَّوادي الطلابية داخل الجامعة؛ بما يُسهم في تحقيق مفهومي الولاء والانتماء للوطن (صادق، 2019).

هـ- توظيف البحث العلمي:

يُعدّ البحث العلمي من أهم مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، نظرًا لكون التَّعليم الجامعي العامل الرئيس في إنتاج المعرفة المتخصصة، وتطبيقها والإفادة منها في تحقيق التَّنمية المستدامة (OECD, 2008) فالتَّغيّرات العلمية والتِّقنية المعاصرة وما صاحبها من تحوّلات المجتمعات التقليدية نحو مجتمع المعرفة، ماهي إلا نتاج أبحاث علمية مُتخصصة أُجريت في مؤسسات جامعية، ومراكزها البحثية(Meek et al،2009)، وفضلًا عن ذلك فالبحث العلمي هو الوسيلة الأساسية لجعل الجامعة منتجة وناشرة للمعرفة العلمية المتخصصة، كما يُسهم البحث التَّربوي – باعتباره نَمطًا من أنماط البحث العلمي– في ضوء ما يتوصّل إليه من نتائج في إصلاح التَّعليم على مختلف مستوياته، وتطوير الممارسات التَّربوية التي تُجرى في إطاره، وحل مشكلاته، وزيادة قدرته على مواجهة تحدياته (Kearns 2004)، ومن هنا عمدت الجامعات لبناء الخطط البحثية وإقامة المراكز والمؤسسات البحثية وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة؛ إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي، هو من أكثر أنواع الاستثمار أهمية (المجديل، 2006)، رغبة منها في الولوج لمجتمع المعرفة عن طريق ابتكار معرفة علمية مُتطوِّرة، ومشاركتها وتسويقها لتضييق الفجوة في الجامعات التي تسعى لأن تكون جامعات قائمة على المعرفة (إبراهيم، 2015: 147).

ويُمكن توظيف البحث العلمي في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة من خلال تشكيل الجامعات السُّعودية لهيئة علمية استشارية من الكفاءات العلمية والبحثية من أعضاء هيئة التدريس بها؛ لتتولّى تصميم وتنفيذ خُطة مُتكاملة لتحقيق المواطنة الرَّقمية وأبعادها لدى طلابها؛ بهدف تكوين مواطن رقمي يتوافق ومُتطلَّبات العصر وتحدياته (صادق، 2019)، وتسليط مِنظار البحث العلمي على القضايا الاجتماعية الملحّة وثيقة الارتباط بالمواطنة الرَّقمية وتحفيز الطُّلاب على المشاركة في بحثها وتقديم حلول عملية لها، والاستعانة بنتائج دراساتها في رسم مشاريع مخططاتها، التي تُسهم في بناء مجتمع ديمقراطي قادر على الوفاء بمتطلَّبات احتياجات التَّنمية الشَّاملة التي تُسهم في تنمية أبعاد المواطنة الرَّقمية (أبو عليوة، 2015)، كما يُمكن للجامعات توظيف نتائج البحث العلمي في تنمية الشَّخصية الإنسانية والوطنية لدى طلاب

الجامعة وبلورتها وتطويرها من خلال إعادة صياغة أفكار الطلاب وتوعيتهم وتعميق شعورهم الوطني، وتكوين مفاهيم علمية لديه لترسيخ مبادئ التَّعددية الفكرية والدِّيموقراطية وأُسس العدل الاجتماعي وممارسة الحريات في ظل المتغيّرات السِّياسية والاقتصادية والثَّقافية والاجتماعية (العقيل، الحياري، 2014).

وحيث أن الجامعات السُعودية ليست بمنأى عما يدور محلياً وعالمياً، في استخدام ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق البحث العلمي، وكيفية إتاحتها للجميع عن طريق النَّشر الإلكتروني، لاستخدامها بيسرٍ خاصة لدى طلاب الجامعة، فإنه يتعيّن عليها توظيفها في بناء وتنمية شخصية الطُّلاب من النَّاحية العقلية، والخُلقية، والانفعالية، والسِّياسية، والاجتماعية، وبالتَّالي تنمية أبعاد المواطنة الرَّقمية التي تعتمد على إنتاج ونشر المعرفة (عبد القادر، 2018، ص 187)، وخاصة ما يتعلّق بخصائص المواطن الصَّالح الملم بحقوقه وواجبته وهي إحدى أبعاد المواطنة الرَّقمية؛ الملم بمفهوم المواطنة الرَّقمية وأبعادها والقضايا الأساسية المرتبطة بها والمهارات اللازمة لممارستها، من خلال الوسائل التَّقنية الفائقة (Ribble,2012,149).

و- التَّحول الرَّقمي للمؤسسات المجتمعية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة:

تسعى الجامعات العربية بصفة عامة والجامعات السُعودية بصفةٍ خاصة، لتعزيز قدرتها التَّنافسية في ظل العصر الرَّقمي وحجز مكانا لها بين الجامعات العالمية من خلال استثمار التِّقنيات الرَّقمية لبناء مجتمع جامعي يَتناسب مع مجتمع المعرفة، فأخذت تتسابق في التَّحوّل إلى صيغ ونماذج جامعية حديثة: كالجامعات الرَّقمية التي تحاول الجامعات تلبية مُتطلّباتها، وتوفير مُقوِّماتها من بنية تحتية وكوادر بشرية، وشبكات معرفية، وبيئات تَعلَّم وِفق استراتيجيات رقمية واضحة (أحمد، 2020)، فالتَّحوّل الرَّقمي للجامعات بات ضرورة حتمية؛ وأصبحت قضية التَّحوّل الرَّقمي للجامعات من الأولويات والتَّوجّهات الحديثة في مجال التَّعليم الجامعي، والتَّحوّل الرَّقمي للجامعات يعني إعادة النَّظر في النَّظام الجامعي وعناصره، بإحلال التِّقنيات الرَّقمية المتقدِّمة في كافة مجالاتها البحثية والتَّعليمية والإدارية وفي مختلف أنشطتها وإجراءاتها وعملياتها وخدماتها (علي، 2013)، وذلك بتوظيف التِّقنيات الرَّقمية فائقة القدرة والسُّرعة، كتطبيقات الويب، الحوسبة السَّحابية، والذَّكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضَّخمة،

والمنصّات التَّعليمية الذَّكية التي أصبحت أهم ركائز الجامعات العالمية (عبد الخالق، 2017، 298).

وإذا كان التَّحوّل الرَّقمي للجامعات من أهم مُتطلَّبات مجتمع المعرفة فإن هذا التَّحوّل إبان حدوثه يُسهم بدرجة كبيرة في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابه من جهتين: أولهما إداري عن طريق رقمنة جميع العمليات والخدمات التَّعليمية بالجامعة، والثَّاني تعليمي، عن طريق تحويل البرامج التَّقليدية والإجراءات المرتبطة بها إلى برامج رقمية وتفعيلها في الحياة الجامعية، مثل: نظام المحاضرات الرَّقمية، نظام الاختبارات الرَّقمية، المكتبة الرَّقمية، نظام الحضور والانصراف الرَّقمي، الوسائل التَّعليمية الرَّقمية (Valimaa, J. & Hoffmon, D., 2008, 278)، وكما يذكر التَّركماني (2011) أنه يَتطلّب في مجتمع المعرفة تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، دمجها في جميع وأنشطة التَّعليم الجامعي وتنميته وتطويره داخلياً بتطبيق التَّكنولوجيا الرَّقمية في التَّدريس وفي البحث العلمي وفي خدمة المجتمع وفي إدارة المهام، وذلك لما لها من تأثيرات كبيرة عمليات تَعلَّم الطُّلاب من خلال توفير بيئات التَّعليم الافتراضية وتوفير مصادر جديدة للمعرفة، ومن ثمَّ تنمية المواطنة الرَّقمية وأبعادها.

وتُوصي دراسة Salmi (2003, 66) بضرورة استغلال الدَّول النَّامية لثورة الاتصالات والمعلومات ودمجها في التَّعليم العالي؛ لأنها ستُساعد على توليد المعرفة واستخدامها بشكلٍ أسرع وكفاءة أعلى بتلك الدَّول، والتَّحوّل من مجتمعٍ خاص بالمواطنة التَّقليدية إلى مجتمع خاص بالمواطنة الرَّقمية، وذلك لأن تلك التَّكنولوجيا الحديثة تُساعد على تَقاسم المعلومات وتبادلها عن طريق القوائم البريدية الإلكترونية، وصفحات الويكي، وعقد المؤتمرات المرئية (الفيديو كونفراس)، وصفحات الفيس بوك، والواتس آب، والتّعلُّم عن بُعد والعمل يُساعد تحقيق تفريد التَّعليم ليسهم التَّعليم في نمو المتعلِّمين، وذلك لملاحقة التَّطوّر الهائل في تقنية الاتصالات والمعلومات، وبناء مجتمع معرفي خاص بالمواطن الرَّقمي، وتُسهم التَّكنولوجيا الحديثة، وكما يقول أبو الشِّيخ (2014: 785) في جعل خبرات التَّعلُّم التي تقوم على التَّعلُّم النَّشط، مثل: التَّعلُّم الموجّه ذَاتياً، وحل المشكلات، والتَّعلُّم التَّعاوني أكثر نَشاطاً وتفاعلية، وينتقل تأثيرها إلى الحياة الاجتماعية للطلاب خارج الجامعة، ذلك لأن تنمية المواطنة الرَّقمية للطُّلاب من خلال الأنشطة الجامعية،

يُعدّ الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة لهم في التَّنمية الاجتماعية والاقتصادية والسِّياسية، كما تُعدّ وسيلة لحل المشكلات الكثيرة التي تُعاني منها مجتمعاتهم (عبد الخالق، 2021)، (طلب، وسليمان، 2019: 21).

ز- **تفعيل الشَّراكة المجتمعية:**

يتطلّب بناء مجتمع المعرفة الشَّراكة بين المؤسسات التَّعليمية وغيرها من المنظّمات التَّعليمية والمجتمعية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، حيث يرتبط التَّغيير والتَّطوير بالمشاركة المجتمعية ارتباطاً عَضوياً، إذ أن نتائج العمل الفريقي التَّعاوني الحواري أفضل وأنضج وأحكم وأخصب من عمل الفرد، وأدعى إلى ظهور البدائل، وحل المشكلات وتفادي الأزمات، ولا أدل على أهمية المشاركة البناءة وعمل الفريق مما حققته المنجزات العلمية والتَّكنولوجية من إبداعات، إذ لم يَعدّ إنتاج العلم وتطبيقاته التكنولوجية في عالم اليوم وفي مختلف مجالات المجتمعات البشرية من نتاج شخصٍ واحد، وإنما هو محصلة لجهود فرق بحثية وتطبيقية، بل هو جهود أجيال متراكمة، يبني الخَلَف على ما أنتجه السَّلف، وينتجون فِكراً وتَنظيماً وخدمات جديدة مُطردة في منافعها وتجددها، والمشاركة الفعلية على المستوى المجتمعي هي أداة من أدوات شعور الفرد في الجماعة، وقناة رئيسة من قنوات الانتماء والالتزام وتَحمّل المسؤولية من أجل بناء مجتمع المعرفة. (عمار، 1995).

ويُشير Valimaa & Hoffman (2008, 271) إلى أن بناء مجتمع المعرفة يَتطلّب الشَّراكة بين جميع المؤسسات التَّعليمية بالمجتمع، وبالتَّالي يَتطلّب شراكة الجامعة مع مؤسسات التَّعليم الأخرى على المستوى المحلي والقومي بل والعالمي من أجل التَّعاون في تأسيس وبناء مجتمع المعرفة، حيث إن عملية إنتاج المعرفة وتطبيقها في المجتمع لم يعد مسؤولية فرد معين أو مؤسسة بعينها حيث لابد من تكوين شبكات أكاديمية واقتصادية واجتماعية بين الجامعات والحكومة، وقِطاع الصناعة بهدف إنتاج وتبادل واستخدام المعرفة. وبناء مجتمع المعرفة، وكذلك لابد من الشَّراكة بين التَّعليم الجامعي ومؤسسات العمل والإنتاج بالمجتمع من أجل العمل على تطبيق واستخدام المعرفة؛ لتطوير العمل وزيادة الإنتاج بتلك المؤسسات الإنتاجية والقيام بنشر وتداول وتقاسم وإنتاج المعرفة.

ومثلما كانت الشَّراكة بين المؤسسات المجتمعية، والشَّراكة بين المؤسسات التَّربوية الأخرى أحد أهم مُتطلَّبات مجتمع المعرفة، فإنها – أيّ الشَّراكة المجتمعية– بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات التَّربوية الأخرى – ضرورة لتنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة؛ لأنه بصفةٍ عامة لا ينبغي رد العملية التَّربوية ونتائجها إلى مؤسسة تربوية ما دون غيرها؛ لأنه ينبغي أن تؤدي كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع والمؤسسات التَّربوية دورها التَّربوي في إعداد أفراد المجتمع، في تكامل وانسجام كالمؤسسات المدرسية، مثل: المدارس والجامعات، وغير المدرسية؛ كمراكز الشَّباب والنَّوادي، والمؤسسات الإعلامية والثَّقافية والدِّينية، وجماعات الرِّفاق، وتنظيمات الحكم المحلي، حيث ينبغي أن تُساهم كل منها بقدرٍ يَتناسب ووظيفتها التَّربوية، وطِبقًا لطبيعتها (خليل، 2001)، وفي هذا يذكر زيدان "أنه ينبغي على مؤسسات التَّربية المدرسية، وغير المدرسية منها، وتركيز اهتمامها حول أفراد المجتمع، ومشكلاتهم واستثمار طاقاتهم وقدراتهم الاستثمار الأمثل، وتنميتها باستمرار، وتزوِّيدهم بقيم المواطنة الصَّالحة بالمشاركة الإيجابية والفعالة في تنمية بيئاتهم، وخدمة مجتمعهم والنُّهوض به" (2011، 377)، وانطلاقاً من أن مؤسسات التَّربية جميعها هي السَّبيل الأمثل والأساسي لمواجهة أزمات ومشكلات أي مجتمع والتَّخفيف من حدّتها، وأن قيام تلك المؤسسات بهذا الدَّور هو أساس وجودها والمسوّغ الرَّئيس لبقائها، فإنه ينبغي أن تتكامل جميعاً؛ لتنمية وعي أفراد المجتمع بأبعاد ما قد يَطرأ على المجتمع من مشكلات وأزمات وما قد يُواجهه من تحديات، ومن ثمَّ المساهمة الإيجابية والفاعلة فيها وتقديم أنسب الحلول لها (السِّيسي، المشيقح، المطيري، 2021، ص 38)، وبالتَّالي يتعاظم دورها في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة والتَّكامل بينها وبين أدوار الجامعة نفسها، انطلاقًا من أن تفعيل الشَّراكة المجتمعية يُعدّ شَرطاً أَساسياً للديمقراطية وأساسًا لترسيخ المواطنة ومبادئها لدى أفراد المجتمع وفي مقدمتهم طلاب الجامعة، فالمشاركة في بناء وتشكيل الهوية المجتمعية للطُّلاب منبثقة من وعيهم بأنّهم جزء من الجماعة المنتمية إلى المنطقة والمكان والبلد والوطن، والوعي بالحرِّية والعدالة وتَفهّم الحقوق والواجبات الذي يُمثّل أساسًا لممارسة الطَّالب للدِّيمقراطية المجتمعية من ناحية، وسبيلًا لتنمية المواطنة الرَّقمية وثقافتها لدى الطَّالب من ناحية أخرى، ومن ثمَّ تعزيز مشاركته في عملية التَّنمية، من مُنطلق أنّ التَّنمية لا يمكن أن تنجح دون

مشاركة المواطن الفاعلة فيها، وهذا يَتطلّب من الجامعة بمشاركة سائر المؤسسات المجتمعية توفير المناخ والبيئة؛ لتمكين الطَّالب من ممارسة جميع حقوقه، وواجباته من خلال مَداخل وأساليب رقمية، بعدما أصبحت الدِّيمقراطية الرَّقمية أَمراً حَتمياً.

المحور الثَّالث: ملامح الدُّور المتوقّع للجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على ضوء مُتطلَّبات مجتمع المعرفة

خلصنا مما سبق إلى أن ثمة مُتطلَّبات لمجتمع المعرفة يُمكن أن تُسهم في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى الطُّلاب بالجامعات السُّعودية، إبان توافرها بالمستوى اللازم والكاف، التي من أهمها: تبنّي فلسفة تربوية مُتجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة، وتأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل، وتوفير بيئة تمكينية، ونشر ثقافة التَّنمية المهنية، وتوظيف البحث العلمي، والتَّحوّل الرَّقمي للمؤسسات المجتمعية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة، وتفعيل الشَّراكة المجتمعية؛ مما يُسهم في تفعيل دور الجامعات السُّعودية في تنمية المواطنة الرَّقمية لطلابها على النَّحو الأمثل، ومن ثمَّ فإنه من الضَّروري البحث عن الدَّور المتوقّع للجامعات السُّعودية، لتنمية أبعاد المواطنة الرَّقمية وعناصرها الرَّئيسة ، وفيما يلي تفصيل لتلك الأدوار:

1-دور السِّياسات والأهداف الجامعية.

تُعد كل من الأهداف والسِّياسة التَّعليمية بالتَّعليم الجامعي المرتكز الأساسي لقيام أيّ نِظام تعليمي، باعتباره الأولى المنطلق والموجّه الرئيس لكل الإجراءات التَّربوية للمؤسسة الجامعية، والمرجع للحكم على مدى فاعلية تلك الإجراءات، وباعتبار الثَّانية مجموعة القواعد والمبادئ والأُسس والمعايير التي تحكم الإجراءات، وتُحدد الشُّروط التي تتمَّ في ضوئها تلك الإجراءات نحو تحقيق الأهداف الجامعية، وبناءً على ذلك فإن الأهداف الجامعية تُحدد وِجهة الإجراءات والأنشطة الجامعية، والسِّياسات التي تُحدد الشُّروط والمواصفات التي تتمَّ في ضوئها تلك الإجراءات والأنشطة، ومن ثمَّ فإنه لكي تؤدي السِّياسات والأهداف الجامعية دورها في تنمية المواطنة الرَّقمية ينبغي أن تَتضمّن الأهداف والسِّياسات الجامعية، أهدافًا رقمية، واستراتيجيات لتحقيقها، وبنية تحتية رقمية كأساس مكين لمجتمع المعلومات وسياسات تحدد الشُّروط والمبادئ القانونية والخلقية التي يتمّ في ضوئها الفعل التَّربوي والممارسات والسُّلوكيات التِّقنية داخل

المؤسسة الجامعية (حسانة، 2007)، ومن ثمَّ يتوجّب على المؤسسة الجامعية، أن تضع أهدافًا تكنولوجية طموحة، انطلاقًا من مشكلات الواقع، ورسم الخطط والسِّياسات اللازمة لبناء مجتمع رقمي، وتوجيه جهودها نحو نوعية التَّكنولوجيا المراد اقتنائها وتوفيرها، والتَّدريب عليها والأسلوب الأمثل لاستخدامها والاستفادة منها (الجزار، 2014: 409)، وبالإضافة إلى توفير الوصول الرَّقمي العادل والمتكافئ، لجميع منسوبي الجامعة، وتأهيل الطُّلاب على اتباع معايير وأخلاقيات التَّعامل الرَّقمي واحترام القوانين الرَّقمية، وتمكين أعضاء هيئة التَّدريس من طُرق واستراتيجيات تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابهم، من خلال سياسات واضحة ومحددة (أبو حجر، 2019).

2–دور القيادات الجامعية:

تُعدّ الجامعة بفضل دورها الفاعل في التَّنمية البشرية والاجتماعية من أهم مؤسسات التَّربية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها، انطلاقًا من مسؤولياتها نحو بناء الشَّخصية القادرة على أداء واجبات المواطنة والتَّمتع بحقوقها في ضوء من الضَّوابط والمعايير المجتمعية، وتتزايد أهمية تلك المسؤولية في ظل التَّحوّل نحو مجتمع المعرفة الذي يَقتضي ضرورة مواكبة المجتمع السُّعودي – شأنه شأن سائر المجتمعات–التَّطور التِّقني الهائل الذي يُعدّ بمثابة الدُّعامة الأساسية للمواطنة الرَّقمية، خاصة وأن الولوج لمجتمع المعرفة، قد تَغيّرت أساليبه، وتَطوّرت مداخله بعدما تَغيّرت طرائق أداء أفراد أيّ مجتمع لواجباتهم الاجتماعية، وأدوارهم الوظيفية والمهنية، بعدما أصبح – وطبقًا لريبيل (2012: 40) عَملهم وتَفاعلهم في عالم رقمي وافتراضي، حيث باتت التَّكنولوجيا أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستقبل الدِّول في القرن الحادي والعشرين، الذي يَقتضي استعدادًا رقميًا وافتراضيًا فائق المستوى (أبو صالح، 2006: 291).

ومن هنا تأتي أدوار القيادة الجامعية في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلابها على رأس الأولوية، باعتبارها الموجّه الرَّئيس في البيئة الجامعية وأنشطتها وإجراءاتها، كونها المسؤولة عن كل نشاط بها تخطيطًا وتنسيقًا وتَنظيمًا ومتابعة وتقويمًا، فهي المسؤولة عن توفير الوصول الرَّقمي لجميع الطُّلاب، ووضع الخطط اللازمة لاكتساب منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والطُّلاب والعاملين للتَّكنولوجيا الرَّقمية، وتوعيتهم بالمخاطر المحتملة من استخدامها،

وتضمينها في البرامج والمناهج والأنشطة الجامعية ومُتابعة تنفيذها (أبو حجر، 2019)، والتَّواصل بإيجابية مع الوسائط التَّربوية في المجتمع المحلي؛ لتوضيح مفهوم المواطنة الرَّقمية وكيفية التَّعامل معها وتنمية أبعادها، وتشجيع الشَّراكات مع المؤسسات ذات الصِّلة لتعزيز المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة (الجزار، 2014)، وتوفير التَّكنولوجيا الرَّقمية في القاعات، والمعامل، ومواقع التَّدريب، والتَّطبيقات العملية، وتنمية مهارات استخدامها لدى مَنسوبي الجامعة، وبناء نَسق قيمي لديهم تُمارس من خلاله (صادق، 2019).

3-دور أعضاء هيئة التَّدريس:

يَتبوأ عضو هيئة التَّدريس مكان الصَّدارة من حيث دوره المتميّز في تنمية المواطنة الرَّقمية مفهومًا وقيمًا وسلوكًا لدى طلابه من طريقة تدريسه وبلورته للأفكار التي يَتضمّنها محتوى المقرر في صورة حقوق وواجبات للطالب تُمارس من خلاله بصورةٍ رقمية (داود، 2011: 267)، كما يَستطيع عضو هيئة التَّدريس تنمية أبعاد المواطنة الرَّقمية لدى طلابه من خلال إشراك الطُّلاب في أنشطة جامعية تُعزّز السُّلوك الإيجابي والخُلقي والقانوني عبر التِّقنيات الرَّقمية (Ben& Jared, 2016)، ومن خلال نشر الوعي بأهمية وضرورة المواطنة الرَّقمية لدى الشَّرائح المجتمعية المختلفة، وكيفية ممارسة سلوكياتها ومهاراتها في الإطار القيمي والخُلقي (الكبيسي وآخرون، 2014: 174)، وبناء بيئات تعليمية إلكترونية يَتشارك فيها الطُّلاب وأعضاء هيئة التَّدريس، ونظرائهم من جامعات أخرى من خلال الوسائط الإلكترونية (الجزار، 414:2014)، وتشجيع الطُّلاب على تقديم تكليفاتهم والمشروعات التي يُشاركون فيها في صورةٍ إلكترونية، وإدارة بحوثهم بطريقةٍ إلكترونية، وإجراء المناقشات الجماعية الافتراضية بصورة إلكترونية، وتنمية مهاراتهم في التَّعلُّم الذَّاتي، والعمل الجماعي، وتنمية مهاراتهم على التَّفكير النَّقدي للنتاج الرَّقمي وعوائده (الليثي، 2011)

4-دور المناهج وطرق التَّدريس:

تنبع أهمية المناهج وطرائق التَّدريس في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة من تنامي أهمية دور الجامعة في مواكبة التَّطوّر الرَّقمي بمؤسسات المجتمع السُّعودي عن طريق مواطنين رقميين لديهم القدرة على قيادة التَّغير الرَّقمي في البيئة التي ينتسبون إليها، ومن هنا

كان ضروريًا، ومُلحًا أن تُوجه العناية إلى المناهج التَّعليمية؛ لنشر مفاهيم المواطنة الرَّقمية، وترسيخها لدى طلاب الجامعة، وتحصينهم: فكريًا ومهاريًا؛ لتخريج أجيال من المواطنين الرَّقميين المؤهلين للتَّعامل الصَّحيح والإيجابي مع مُتطلَّبات التَّحوّل الرَّقمي، وإعداد جيل واعٍ بالمواطنة الرَّقمية وأبعادها وأهدافها، ومُمارس للرَّقمنة في أفضل صورها، ومُتصديًا للسَّلبيات التي تنجم عنها، ومُؤهلاً لسوق العمل؛ ليكون قادرًا على تحقيق التَّنمية المجتمعية المستدامة (عبد الهادي، 2020)، ومن هنا فقد توجّب تصميم مناهج دراسية لطلاب الجامعة مسايرة لتّطوّرات العصر الرَّقمي، وتتضمّن شرحًا وتحليلاً لمفاهيم المواطنة الرَّقمية ومُقوِّماتها والحقوق والواجبات المرتبطة بها، واحترام الرَّأي والرَّأي الأخر داخل العالم الافتراضي؛ مما ينعكس إيجابًا على سلوكيات الطُّلاب داخل هذا العالم وخارجه، ويزيد من قدرتهم على مواجهة مخاطر استخدامهم لتلك المواقع، ومن ثمَّ زيادة ولائهم وانتمائهم لوطنهم (صادق، 2019 :84–85)، ومن ثمَّ أكدت عليه دراسة المصري، ودراسة شعث (2017)، على ضرورة إدراج المواطنة الرَّقمية كمساق أساسي ضمن المقررات الأساسية لمتطلَّبات الجامعة، وتضمينه موضوعات المواطنة الرَّقمية لتنمية مهارات الطُّلاب في التَّعامل مع هذه الوسائط الرَّقمية، وتوعيتهم بكيفية الاستخدام الأمثل لها، والاستفادة من إيجابياتها، وحماية أنفسهم من سلبياتها (أبو حجر، 2019: 75)، كما اقترحت دراسة الحصيف (2021) تضمين مهارات المواطنة الرَّقمية في المقررات الجامعية، وتزويدهم من خلالها بمعلومات كافية عن الأمن السِّيبراني.

وإذا كان المحتوى الرَّقمي للمناهج الجامعية مهمًا، فإن طرق واستراتيجيات التَّدريس اللازمة لنقل هذا المحتوى بما يتضمّنه من معارف ومهارات وأنشطة وقيم رقمية للطلاب أكثر أهمية، إذا لا قيمة لهذا المحتوى ما لم نتوسّل بطرق واستراتيجيات مناسبة لتُمثّل الطُّلاب لمضمونه التَّربوي، ومن ثمَّ أوصت دراسة صادق (2019: 85) بضرورة استخدام استراتيجيات تعليم تُنمّي التَّفكير العلمي والنَّقد البنّاء للمحتوى الرَّقمي سواء بالمقررات، أو عبر وسائل التَّواصل الاجتماعي، أو من خلال مواقع شبكة الإنترنت العالمية، مع الحرص على التَّنوع في تلك الاستراتيجيات بما يتوافق مع احتياجات الطَّلبة عَقليًا وانفعاليًا واجتماعيًا، وتُساعدهم على التَّفاعل مع الآخرين بوعى، واكتسابهم مهارات حل المشكلات، واختيار البدائل المناسبة لمواجهتها،

فضلًا عن تضمين الاختبارات ما يَقيس فهم الطلبة لمتطلَّبات المواطنة الرَّقمية وأبعادها، ومن أهم طرائق التَّدريس التي تتوافق مع المحتوى الرَّقمي، وتُسهم بقوة في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة، التَّعلُّم التَّعاوني الافتراضي، والعصف الذِّهني في بيئات رقمية، وحل المشكلات بطريقةٍ رقمية، والتَّدريب العملي في بيئات افتراضية، وغيرها.

5-دور الأنشطة الطُّلابية.

تُسهم الأنشطة الطُّلابية بشكلٍ فعّال في بناء شخصية طلاب الجامعة لدورها الهام في صقل معارفه ومفاهيمه، وتنمية مهاراته، وإطلاق إبداعاته، خاصة في ظل العصر الرَّقمي، ومن ثمَّ فيمكن توظيفها في تنمية المواطنة الرَّقمية لدى طلاب الجامعة خاصة مع اتساع مجالاتها؛ بسبب التِّقنيات الرَّقمية والبيئات الافتراضية، ومن أهم الأنشطة التي يُمكن أن تُسهم في تنمية المواطنة الرَّقمية وأبعادها لدى طلاب الجامعة، عقد حلقات نقاشية، وورش عمل لتوعية الطَّلبة بمخاطر التِّقنية الرَّقمية نَفسيًا وجَسديًا، وإكسابهم مهارات حماية أنفسهم منها، وإكسابهم أخلاق وقيم المواطنة الرَّقمية، وتصميم أنشطة وبرامج افتراضية تسمح للطُّلاب بالمشاركة الإيجابية التي تُعزّز من نَشر ثقافة المواطنة وتحقيق الدِّيمقراطية الرَّقمية، وتشجيع الطَّلبة على المشاركة في النَّوادي الطُّلابية بالجامعة وكلياتها؛ لتحقيق مفهومي الولاء والانتماء للوطن، وتضمين مفاهيم المواطنة الرَّقمية وأبعادها بالأنشطة الطُّلابية، التي تُسهم في الحفاظ على هويته الشَّخصية الإسلامية في أثناء التَّعاملات عبر المجتمع الافتراضي الرَّقمي (صادق، 2019: 85-86).

تاسعًا: خاتمة الدِّراسة:

بناء على نتائج الدراسة الراهنة ،يتبين أن لمجتمع المعرفة متطلبات أساسية لها ارتباط وثيق بالمواطنة الرقمية من أهمها: ضرورة تَبنّي فلسفة تربوية مُتجددة تتوافق مع مجتمع المعرفة، وتأسيس نموذج تربوي إسلامي أصيل، وتوفير بيئة تمكينية، ونشر ثقافة التَّنمية المهنية ،وتوظيف البحث العلمي، والتَّحول الرَّقمي للمؤسسات المجتمعية بصفةٍ عامة والجامعية بصفةٍ خاصة، و تفعيل المشاركة المجتمعية ، وأن لتلك المتطلبات صلة وثيقة بالمواطنة الرقمية، وأن تداعياتها عليها بالغة وواضحة ، مما يقتضي على الجامعات السعودية تضمين الأهداف والسِّياسات الجامعية، أهدافًا رقمية، واستراتيجيات لتحقيقها، وبنية تحتية رقمية كأساس مكين

لتحقيق تلك الأهداف في إطار السياسات المعتمدة لها، وهذا يتطلب بالضرورة تطوير أدوار عناصر النظام التعليمي بالجامعات السعودية لتنمية المواطنة الرقمية لدى طلابها ، تأتي أدوار القيادة الجامعية على رأس الأولوية، باعتبارها الموجّه الرَّئيس للبيئة الجامعية وأنشطتها وإجراءاتها، وكونها المسؤولة عن كل نشاط بها تخطيطًا وتنسيقًا وتَنظيمًا ومتابعة وتقويمًا، مرورا بأدوار أعضاء هيئة التدريس الذي يناط بهم من خلال أبحاثهم وطرق تدريسهم ، وأنشطتهم في خدمة مجتمعهم، ومن خلال توظيفهم الأفكار التي يَتضمّنها محتوى المقررات الجامعية في صورة حقوق وواجبات للطالب تُمارس من خلاله، وتحت اشرافه ، وتوجيهه وارشاده بصورةٍ رقمية ، وتصميم تلك المقررات بصورة تساير تّطوّرات العصر الرَّقمي – عماد مجتمع العرفة – بحيث تتضمّن شرحًا وتحليلاً لمفاهيم المواطنة الرَّقمية، ومهاراتها وقيمها ومُقوِّماتها، وعناصرها والحقوق والواجبات المرتبطة بها، داخل العالم الافتراضي ، وتفعيل الأنشطة الطلابية بتحويلها لصورة رقمية لصقل معارف المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة، ومفاهيمها، وتنمية مهاراتها، وإطلاق إبداعات الطلاب ، وتوجيه طاقاتهم ، مما يسهم بالضرورة في تحقيق مفهومي الولاء والانتماء للوطن، والحفاظ على هويته الشَّخصية الإسلامية لديهم أثناء التَّعاملات عبر المجتمع الافتراضي الرَّقمي؛ وصولا للمواطن الرقمي الذي يناسب مجتمع المعرفة وتحدياته ويلبي متطلباته.

المراجع

إبراهيم، هبة جودة إبراهيم. (2015). *تطوير إعداد أخصائي الإعلام التربوي بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة*. رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

أبو الشيخ، عطية إسماعيل. (2014). تصور مقترح لدور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل العولمة. *مجلة التربية وعلم النفس*، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 38، الجزء الأول، ص ص 763-800.

الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. (2012). الثقافة الرقمية إحدى سمات مجتمع المعرفة. *المؤتمر الثالث والعشرين (18 – 20 نوفمبر 2012)*. الدوحة، قطر.

إسماعيل، عبد الرؤوف (2018). *المدينة الذكية: استراتيجية دعم التحول الوطني*، دار الشقري للنشر.

أشرف، السعيد أحمد محمد (2008). دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر، *مجلة جلية التربية*، جامعة المنصورة، العدد68، الجزء الأول، سبتمبر، ص ص 1-121.

آل عبود، عبد الله سعيد (2020). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). *تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة*، المكتب الإقليمي للدول العربية: عمان، الأردن.

بن شمس، ندى علي حسن. (2017). *المواطنة في العصر الرقمي "نموذج مملكة البحرين"* سلسلة دراسات. معهد البحرين للتنمية السياسية.

بول ديفيد، ودومينيك وراي. (2002). مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، العدد 171، مارس، ص ص 15-35.

التركماني، عبد الله. (2011). *مجتمع المعرفة وأبعاده في الوطن العربي نقلاً عن نهلة عبد القادر قيطه دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله*، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة.

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003). برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان، الأردن.

تقرير المعرفة العربي. (2014). الشباب وتوطين المعرفة. أعد التقرير من خلال الشراكة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للأمم العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://josor.org/int_report

جادالله، جادالله حامد. (2019). تصور مقترح لتفعيل خدمات بنك المعرفة المصري لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. المؤتمر الدولي الحادي عشر للمجتمع العاشر، المجلد الأول. (28–30 أكتوبر 2019). أنطاليا، تركيا. ص ص 301–316.

الجزار، هالة حسن (2014). دور المؤسسة التربوية في غرس قيم المواطنة الرقمية: تصور مقترح. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 56، 85–418.

جوهر، علي (2008). *انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي*، القاهرة: المكتبة العصرية.

جيدوري، صابر (2009). الأبعاد التربوية لجدل الثابت والمتحول في فلسفة التربية. دراسة تحليلية: مقارنة في الأنساق الفكرية للتربية الفكرية للتربية العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد (25)، العددان (1، 2).

حبيب، مجدي عبد الكريم. (2018). مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين. دار الفكر العربي ط2، القاهرة.

الحربي، وفاء بنت عويضة (2017). درجة إسهام شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز مفهوم المواطنة الرقمية من وجهة نظر طلبات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. *المجلة الدولة التربوية المتخصصة*، مجلد 5 (4)، ص ص 462–499.

الحصري، كامل دسوقي (2016). مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية وعلاقته ببعض المتغيرات، *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*،

عدد8، المركز العربي للدراسات والبحوث بالتعاون مع معهد الملك سلمان للدراسات السعودية، ص89–141.

الحصيف، نجلاء محمد (2021). درجة توافر مهارات المواطنة الرقمية لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة القصيم من وجهة نظرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 13(4)، 189–219.

حماد، خليل عبد الفتاح؛ القطراوي، رياض علي (2016). الإسهام النسبي والتنبؤ التفسيري لدور المنطقة التعليمية في التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في مدارس التعليم الخاص في فلسطين، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية:* جامعة بابل، العدد29، 17– 38.

حيدر، عبد اللطيف حسن (2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع العولمة، *مجلة التربية*، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة19، العدد21.

درويش، فتحتي (2009). *دراسات في تطور التعليم الجامعي في ضوء التحديات المعاصرة*، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

الدهشان، جمال علي (2016). المواطنة الرقمية مدخلاً للتربية العربية في العصر الرقمي، *مجلة نقد وتنوير*، ع5، السنة2، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، الكويت 71–104.

الدهشان، جمال علي. والفويهي، هزاع عبد الكريم (2015). المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبناءنا على الحياة في العصر الرقمي. *مجلة البحوث النفسية والتربوية*، مجلد 30، عدد4، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، ص ص 1–42.

الذبياني، محمد عوده (2012). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية. مجلة رسالة الخليج العربي، عدد 124، ص ص 33–55

ريبل، مايك (2012). *المواطنة الرقمية في المدارس (مترجم)*. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

الزبيدي، صباح حسن عيد (2008). دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء

الإرهاب المعلوماتي.. نظرة نقدية، *بحث مقدم للمؤتمر الدولي الإرهاب في العصر الرقمي المنعقد بجامعة الحسين بن طلال*، **الأردن** في الفترة 10-2008/7/13م.

السليحات، روان يوسف، الفلوح، روان فياض، والسرحان، خالد علي. (2018). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلة دراسات للعلوم التربية. وقائع مؤتمر كلية العلوم التربوية، التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز. 45 (3).

السيد، محمد عبد البديع (2016). دور وسائل الاعلام الجديدة في دعم المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة، *مجلة بحوث العلاقات العامة*، العدد 12، يوليو/ سبتمبر.

الشامي، أحمد محمد؛ حسب الله، سيد. (2010). *الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات*، القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

شرف، صبحى؛ الدمرداش، محمد (2014). معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج التدريسية، جامعة المنوفية، المؤتمر السنوي السادس للمنظمة العربية لضمان الجودة بعنوان: أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيها.

الشمري، بدرية صالح. (2018). تصور مقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر، 2 (179).

شمري، حمدان. (2016). مدى توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية في محافظة حفر الباطن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهري، فاطمة علي. (2016). تحدي الأسرة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية رؤية مقترحة. ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي: دور الاسرة في الوقاية من التطرف. كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية (18-2016/10/19م).

صادق، محمد فكري فتحي. (2019). دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة (دراسة تحليلية). كلية التربية جامعة بنها.

صادق، محمد فكري فتحي (2018). رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الاكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة (جامعة أم القرى نموذجاً). مجلة كلية التربية جامعة المنصورة. العدد 101، ج2، ص ص 473-508

الصمادي، هند سمعان. (2017). تصورات طلبة القصيم نحو المواطنة الرقمية وسبل تفعليها في المؤسسات التعليمية دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة القصيم. مجلة دراسات وأبحاث. 9 (27)، ص ص140 – 160.

طلبة، منى حلمي. (2018). دور المواطنة الرقمية في حل المشكلات التربوية التكنولوجية لدى طالبات كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء الاحتياجات التعليمية. مجلة العلوم النفسية والتربوية. 2 (5)، ص ص303-325.

عبد العزيز، أحمد محمد (2010). مرتكزات الأدوار الجديد للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة، رؤية استراتيجية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة – تجارب ومعايير ورؤى، المنعقد في الفترة من 13-15 يوليو، المجلد الثاني، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية.

عبد القادر، شارف (2018). التحديات العربية لتضيق الفجوة الرقمية "نحو تكامل اقتصادي عربي معرفي"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (6)، ص 235-270.

عبد القوي، حنان. (2016). المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة بمصر -كلية البنات جامعة عين شمس نموذجاً-. مجلة البحث العلمي في التربية. (17)، ص ص 388-411.

العبد الكريم، فوزية عبد المحسن. (2016). تصور مقترح للتحول إلى مجتمع المعرفة في الجامعات الإسلامية في ضوء التجارب العالمية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). قسم أصول التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

عبد المتعال، عمر زكي. (2006). المعاهدة الدولية لمقاومة جرائم الحاسبات المعلوماتية والاتصالات، محاضرة تم إلقائها في مؤتمر القاهرة الاقليمي للتحكيم الدولي، جامعة الدول العربية.

عبد الهادي، محمد فتحي (2007). مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

العقيل، عصمت؛ والحياري، حسن (2014). دور الجامعات الاردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الاردنية في العلوم التربوية، المجلد 10، العدد 4، ص ص 221– 244.

علي، نبيل؛ وحجازي، نادية (2005). الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 318، أغسطس.

عليان، عمران علي (2014). درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة "دراسة تطبيقية على عينة طلبة جامعة الأقصى بقطاع غزة. مجلة جامعة الاقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 18، عدد2: 1–34، جامعة الأقصى، غزة.

عمار، حامد (1995). من همومنا التربوية والثقافية. دراسات في التربية والثقافة، القاهرة، مكتبة الدار العبية للكتاب.

الفنتوخ، عبد القادر بن عبد الله، وهيئة التحرير. (2014). التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*: جامعة الملك خالد – كلية التربية – مركز البحوث التربوية.

القحطاني، أمل سفر. (2018). مدى تضمين قيم المواطنة الرقيمة في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، 26 (1)، ص ص 57–97.

القرني، علي (2009). أسباب ودواعي إصلاح الجامعات العربية، *ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني، الجامعات العربية: تحديات وطموح*، المنعقد في 12–14 ديسمبر)، مراكش: المنظمة العربية للتنمية الإدارية

كريسويل، جون. (2018). تصميم البحوث (الكمية – النوعية – المزجية). ترجمة: عبد المحسن عايض القحطاني. دار المسيلة للنشر والتوزيع، الكويت.

كون، توماس. (2017). بنية الثورات العلمية. ترجمة: شوقي جلال. دار التنوير للطباعة والنشر ط1، القاهرة.

الليثي، رشا جمال نور الدين (2011). محو الأمية الرقمية العربية على ضوء متطلبات بناء مجتمع المعرفة العربي التحديات وآليات المواجهة، *المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية آفاق نحو مجتمع المعرفة*، القاهرة .

المسلماني، لمياء إبراهيم (2014). التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة. *مجلة عالم التربية*، المجلد15، العدد 47: 15–94، القاهرة.

المصري، مروان وليد؛ وشعت، أكرم حسن (2017). مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، مج7، ع2. ص ص 170–203.

الملاح، ثامر المناورة (2017). المواطنة الرقمية: تحديات وآمال. *مجلة التعليم الإلكتروني*، ع19، جامعة المنصورة، مصر.

الملحم، بندر؛ وجاب الله، عبد الحميد (2018). تقييم مقرر المهارات الحياتية والتربية الأسرية في تضمينه مهارات المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة الثقافة والتنمية، العدد (129).

المنتشري، محمد يوسف، وعقيلي، عثمان موسى. (2019). دور إدارة المعرفة في تنمية أبعاد المواطنة الرقمية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في جامعة الملك عبد العزيز. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية. 27 (5)، ص ص 189–214.

منظمة اليونسكو (2005). *التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة*، مطبوعات اليونسكو، منظمة اليونسكو، الأمم المتحدة، باريس، فرنسا.

منظمة اليونسكو. (2014). التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو التعليم من أجل التنمية المستدامة. مطبوعات منظمة اليونسكو. الأمم المتحدة، ناغويا، اليابان.

النبلاوي، عايدة فؤاد. (2007). الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة، دراسة اثنوجرافية عبر ثقافية، بحث مقدم بالمؤتمر العلمي الدولي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بعنوان مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي– حاضراً ومستقبلاً، *المنعقد بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مسقط سلطنة عمان*، مج2، الفترة من 2–4 ديسمبر.

نجم، عبود نجم. (2004). *الإدارة الإلكترونية – الاستراتيجية والوظائف والمشكلات*، الرياض: دار المريخ.

نصار، سامي محمد. (2005). *قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

نصار، علي عبد الرؤوف. (٢٠١٥). تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي. اليمن، ٨ (٢٠)، ص ص90 –111.

نصار، نور الدين محمد. (2018). تصورات طلاب الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعزيزيها –دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة–. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

هلال، ناجي عبد الوهاب. (2018). رأس المال الاجتماعي وعلاقته ببناء مجتمع المعرفة في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر المعلمين. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية. كلية التربية، جامعة دمنهور، مصر.

وطفة، علي (2020). في الاغتراب الثقافي المعاصر، مجلة المعرفة السورية، العدد (571) دمشق، وزارة الثقافة.

يوسف، عبد الستار. (2004م). إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو، بحث مقدم *إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي*، الأردن، المنعقد خلال الفترة من 26 إلى 28 نيسان 2004م.

المراجع الأجنبية:

Abel, Jaison R. & Deitz, Richard (2010): The Role of Colleges and Universities in Building Local Human Capital, Current issues in Economics & Finance, 17(6), P 1-7.

Bailey, G. & Ribble, Mike. (2007)."Digital Citizenship in Schools"(1st ed.). International Society for Technology in Education (ISTE). USA: Washington, D.C.

Delanty, G. (2003), "Ideologies of the Knowledge Society and the Cultural Contradictions of Higher Education", Policy futures in Education, Vol. 1, No. 1, PP. 71-82.

Dinu, M. (2012). What is the knowledge society? Romania, Bucharest: Academy of Economic Studies.

Dotteret, George, Hedges, Andrew, Parker, Harriosn (2016). Fostering Digital in the Classroom, Education Digest Journal, Vol.82, No.3, Vilnius, Lithuania, p59.

Forstorp, P-A. (2008), "Who's Colonizing Who? The knowledge Society Thesis and the Global Challenges in Higher Education", Stud Philos Educ, Vol. 27, PP. 227-236.

Holland sworth, R. Dowdy, L. and Donovan, J. (2011). Digital citizenship in K-12: It takes a village. Tech Trends, 55(4), 37-47.

Hollands worth, R. Dowdy, L. Donovan, J. (2011). Digital Citizenship in K-12: It Takes a Village, TechTrends. V.55, N.4, July 2011, P. 40.

Indian department of education. Indiana academic standards course framework (2013) digital citizenship

Isman, A. and Gungoren Ozlem. (2014). Digital citizenship. Turkish Online Journal of Educational Technology-TOJET,13(1),73-77.

Jones, L. and Mitchell, K. (2016). Defining and measuring youth digital citizenship. New media & society, 18(9), 2063-2079.

Literacy with ICT. (2009). Digital Citizenship Retrieved from: http://lwictdigitalcitizenship.Wikispaces.com.

Mossberger, Tolbert, K. & McNeel, Ramona (2008): Digital Citizenship – The Internet, Society and Participation, (4th ed), Britain, MIT Press, Cambridge Mass.

Preddy, Leslie. (2016). The Critical Role of the School Librarian in Citizenship Education, Knowledge Ques, Vol.44, No.4, Knowledge Ques Academy,

Colorado, USA.
Ribble, M. & Bailey, G. (2006). Digital Citizenship-Addressing Appropriate Technology Behavior, International Society for Technology in Education, 32(1), 7-80.
Ribble, M. (2008). "Passport to Digital Citizenship-Journey Toward Appropriate Technology Use at School and at home. International Society for Technology in Education. U.S. & Canada. December /January.
Ribble, M. (2015). Digital citizenship in schools: Nine elements all students should know. Washington, DC: International Society for Technology in Education.
Ribble, M. (2015). Digital citizenship in schools: Nine elements all students should know. Washington, DC: International Society for Technology in Education.
Ribble, M. Bailey, G. and Ross, T. (2014). Digital citizenship: Addressing appropriate technology behavior. Learning & Leading with Technology, 32(1), 6.
Ribble, Michael. (2004). "Implementing Digital Citizenship in schools: The research Development and Validation of a Technology Leader's Resource Guide" A Dissertation Proposal Submitted to Candidate's Supervisory Committee, USA.
Ribble, Mike. (2012). Digital Citizenship for Educational change. NATIONAL Educational Technology standards (organization), 48 (4), 30-151.
Salmi, J. (2003), "Constructing Knowledge Societies: New Challenges for Ter-tiary Education", Higher Education in Europe, Vol. XXVIII, No. 1, PP. 65-69. Salmi, J., 2003, 65
Simsek, E. & Simsek, A. (2013). New Literacies for digital citizenship. Contemporary Educational Technology, 4(2), 126- 137.
Steyn, P. D. & Tioit, A. S. A (2009), "Maximising the Value of knowledge workers", Interword communications, Vol. 11, March.
Valehov, J. F. (2016). the role of education in the formation of knowledge society. Obrazovanie i Nauka, (5), 41-54. doi:10.17853/1994-5639-2016-5-41-54.
Valimaa, J. & Hoffman, D. (2008), "Knowledge Society Discourse and Higher Education", High Education, Vol. 56, PP. 265- 285.

مواقع الإنترنت:

- **أدعيس، خلف (2015). المواطنة الرقمية – Digital Citizenship، جامعة القدس المفتوحة.** http://www.qou.edu/viewDetails.do?id=7230
- **تقرير التنمية الإنسانية العربية برنامج الامم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: نحو إقامة شحاته، وليد (٢٠١٣). المحاور التسعة**

فـي المواطنــة الرقميــة. http://blog.naseej.com/2013/07**، تمـت الزيـارة فـي 2019/11/24م.**